الفصل الرابع

المحددات الإيرانية لتنفيذ إيران إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توطئة

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق المهمة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ولدول أوروبا (بريطانيا – فرنسا – ألمانيا -إيطاليا) وذلك لما لهذه الدول من مصالح حيوية في تلك المنطقة التي تعد أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، ومن أجل الحفاظ على منطقة الخليج العربي يتطلب أن تتواجد فيها وباستمرار.

بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام 1971، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي التي باتت بحكم أهميتها الجيوستراتيجية المتعاظمة، المنطقة الأكثر محورية للسياسات الدولية ومصالح العالم الحيوية[1].

ويمكن القول أن التواجد الأمريكي في الخليج العربي، يتقاطع مع الرؤية الإيرانية للأمن في هذه المنطقة ويحد من دورها الإقليمي الذي تسعى إلى ممارسته بفاعلية، كما أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي يمثل مصدر إزعاج وقلق بالنسبة للنظام السياسي الإيراني خصوصاً بعد توتر العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إبان قيام الثورة الإيرانية عام 1979. وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ازداد التواجد الأمريكي في الخليج العربي إلا أنه ازداد أكثر بعد عام

(1) مراد، المصدر السابق، ص167.

obeikandl.com

2003 بسبب احتلال العراق من قبل التحالف الأمريكي البريطاني، لذلك بدأ القلق يساور نفوس الإيرانيين أكثر خوفاً من أن تصبح إيران المحطة التالية للولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق، وعلى الرغم من أن إيران كانت سعيدة باحتلال العراق، إلا أن الوجود الأمريكي في العراق يعد مصدر تهديد لإيران ويعتبر من المحددات المهمة التي تقف حائلاً أمام إيران في تطبيق إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسيتم تتبع الموضوع من خلال مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: يتضمن الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق.

المبحث الثاني: دور الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين.

obeikandl.com

المبحث الأول

الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق

يعد الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الأكثر تحفظاً على الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، فهو لا يرغب في أن تنفرد إيران بدورها المستقل، وإنما ينبغي أن يكون دورها ضمن إطار النفوذ الغربي بحيث تكون شرطياً في الخليج العربي كما كانت في السابق في عهد الشاه محمد رضا بهلوي.

ولا يمكن الحديث عن أمن الخليج العربي بدون الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكثر حضوراً وأكثر تغلغلاً وأكثر تأثيراً في حاضر ومستقبل النظام الإقليمي الخليجي، هذا الحضور يزداد ويشكل المزيد من العبء على الأمن والاستقرار في هذا الجزء الحيوي والإستراتيجي من الوطن العربي، كما أن تغلغله وتأثيره يوازي في حجمه الاستعمار البريطاني الذي استمر لحوالي 150 عاماً، إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي الذي مازال يبحث دون جدوى عن الأمن والاستقرار والهدوء في المنطقة[1].

والخليج العربي يدرك من ناحيته –بكل ثقله الجيوستراتيجي في السياسات الإقليمية والدولية والقوى المؤثرة فيه لاعتبارات أمنية واقتصادية وعسكرية يدرك تماماً أن تكييف اتجاهات علاقاته الإقليمية ضمن منظور أحادي ستتناقض مع ما يتميز به الخليج العربي من اعتبارات حالية ومستقبلية؛ فارتباطات دول الخليج

(1) محمد صادق إسماعيل، "أمن الخليج العربي.قراءة في مستقبل مجهول"، شبكة إسلام أون لاين.نت، 13آذار 2008، ص1. على الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net

obeikandl.com

العربية والدولية، هي ارتباطات تمس جوهر واقعه ومستقبله، بوصفهِ المنطقة الأكثر تأثيراً في سلبية مستقبل السياسة الدولية بمجموعها أو إيجابيته[1].

وهناك من يرى إن خصوصية صراع الوطن العربي مع الغرب الاستعماري على مر العصور إنما تقوم على أساس من ارتباط الصراعِ بالعداء للهوية العربية الإسلامية (الدين والحضارة)، فأحداث التاريخ تؤكد أن المعارك لم تهدأ يوماً، وأن الحرب تواصلت من جيل إلى جيل، ومن زمن إلى آخر، ولا يكاد العالم يتناسى آلام حرب مضت، حتى يهدد بحرب ستأتي، وهكذا قدر له أن يعيش في حالة حرب أو مهدداً بشبحها[2].

إن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيش المنطقة باستمرار في حالة من "عدم الاستقرار المتحكم فيه". لأنه لو تحقق الاستقرار وساد السلام فيما بين شعوب المنطقة، لن تكون هناك حاجة إلى السلاح الأمريكي، ولن يكون هنالك مبرر لطلب الحماية الأمريكية، أو ضرورة لطلب العون والوساطة منها[3].

مراحل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي:

لا تقتصر أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على النفط فحسب، فمنذ أن تولت هي مسؤولية الأمن في الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني من المنطقة في العام 1971 وحتى الآن ظلت هناك خمسة أهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أمن الخليج وهي[4]:

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع وآفاق المستقبل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2000)، ص57.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "العراق والتحدي الأمريكي الأطلسي -المواجهة الإستراتيجية في المشرق العربي"، مجلة أم المعارك، العدد/27، السنة السابعة، بغداد، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، 2001، ص33.

(3) آل سعود، المصدر السابق، ص ص21 -22.

(4) أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/164، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، نيسان 2006، ص172.

obeikandl.com

1. تعزيز الأمن الإقليمي الخليجي.
2. ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق.
3. الحفاظ على حرية الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي.
4. حماية المواطنين الأمريكان والممتلكات الأمريكية في الخليج العربي.
5. تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين.

لقد شكلت التحولات الإستراتيجية الخطيرة في الخليج العربي وجنوب غربي آسيا ومنها (سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام ثوري إسلامي مناهض للسياسة الأمريكية وللنظم التقليدية الحاكمة في دول الخليج العربية ومعادٍ (لإسرائيل) ولتوجهات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. والتدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان في 27 كانون الأول 1979. كذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980) الدافع الأساس نحو الانقلاب الكلي في مفاهيم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وتحوله إلى صف المنادين باعتماد سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر واستخدام القوة للحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج العربي[1].

وعلى الرغم من إدراك الإستراتيجية الأمريكية للعلاقات بين منطقة الخليج العربي وبقية الوطن العربي، فقد سعت إلى الفصل بين أمن الخليج العربي وأمن منطقة شرق البحر المتوسط، أي الفصل بين أمن الخليج العربي وحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والتلويح المستمر بالخطر السوفييتي لمصادر النفط، وأن ضمان أمن الخليج العربي يكون في مزيد من التنسيق العسكري والتحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

على ضوء ذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات لتحقيق الوجود العسكري المباشر والمجاور للخليج العربي كان أهمها:

1. تشكيل قوات التدخل السريع:

(1) إدريس، المصدر السابق، ص ص320 -323.

(2) المصدر نفسه، ص323.

obeikandl.com

سعت الإدارة الأمريكية إلى إنشاء قوات التدخل السريع من أجل إمكانية نشر بضعة آلاف من القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي عند نشوب أي أزمة محتملة لاسيما بين عامي 1973 -1974، وكذلك من أجل مواجهة الثورات السياسية في المشرق العربي والجوار الجغرافي كما حصل في العام 1979 في إيران، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط بشكل هائل (15 ضعفاً خلال عقد واحد)، وقد أعلن الرئيس جيمي كارتر في كانون الثاني 1980 أن منطقة الخليج العربي تمثل منطقة حيوية وإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وسوف نمنع وقوعها تحت النفوذ السوفييتي أو تأثيره، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد (بمبدأ كارتر)[1].

2. تشكيل القيادة المركزية USCENTCOM:

خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وفي عهد الرئيس رونالد ريغان بدأت الولايات المتحدة بالضغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية وحولت قوات الانتشار السريع إلى قيادة مركزية والتي أصبحت قيادة عسكرية أمريكية جديدة مسؤولة عن منطقة الخليج العربي، وسعى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى خلق إجماع إستراتيجي معادي للاتحاد السوفييتي ضم كلاً من تركيا و(إسرائيل) والمملكة العربية السعودية، وفي العام 1987 عملت القوات البحرية الأمريكية على إنشاء مقر للقوة الساندة وذلك للدفاع عن أنابيب النفط والإمدادات المارة عبر مياه الخليج[2].

في ضوء هذا التصميم الأمريكي على عسكرة وجود أمريكا في الخليج العربي، لم تبد الولايات المتحدة مرونة تذكر في تعاملها مع مبادرة الزعيم السوفييتي "بريجنيف" حول الخليج في كانون الأول 1980، والتي دعا فيها الدول الكبرى

---

(1) الموساوي، المصدر السابق، ص123. وللمزيد من التفاصيل حول حجم هذه القوات وتطور تشكيلها: ينظر: العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته، ص ص399 -403.

(2) المصدر نفسه، ص123. للتفاصيل ينظر: إدريس، المصدر السابق، ص ص331 -335؛ العجمي، المصدر السابق، ص412.

obeikandl.com

إلى "التزام عدم التدخل في الشأن الخليجي" فقد ردت الخارجية الأمريكية بأنه غير وارد بالمرة التفكير في فتح مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي بشأن تخفيف التوتر في منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي، ما لم يقدم الكرملين –على الأقل – على خطوة ملموسة نحو سحب قواته من أفغانستان[1].

3. حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) 1991:

جاءت الأزمة العراقية -الكويتية على أثر دخول العراق للكويت في 2 آب 1990، لتشكل الفرصة المنتظرة للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، ليس فقط لقيادة التحالف الحربي (أكثر من 33 دولة) في حرب "عاصفة الصحراء" لإخراج العراق من الكويت، وإنما أيضاً لقبض الثمن الإستراتيجي المتمثل بالإمساك بالأمن الخليجي وهو أمن أمريكي بالدرجة الأولى يستجيب لثلاث حاجات لرأسمالية الذروة الأمريكية: أولها، الإمساك بجيوإستراتيجية الموقع الخليجي، وثانيها الاستحواذ على الفائض النفطي وتوظيفه في إعادة تعويم لنظامها الرأسمالي، وثالثها تفويت الفرصة على أي مشروع للوحدة العربية باللجوء إلى منعه بالقوة المسلحة تارة وبتفريغه من مرتكزه الاقتصادي المتمثل بالثروة النفطية المصادرة تارة أخرى[2].

وإذا كانت حرب الخليج الثانية قد أخرجت العراق من الكويت بعد تدمير قوته العسكرية ومنشآته الصناعية والمدنية، إلا أنها لم تخرج الوجود العسكري الأمريكي من الخليج، بل على العكس وجدت الولايات المتحدة الفرصة المنتظرة من أجل شرعنة وجودها العسكري من خلال اتفاقيات ثنائية أبرمتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي 4 أيلول 1991 أعلنت الحكومة

---

(1) أسامة الغزالي حرب، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي: مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، في: غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1991) ص254.

(2) مراد، المصدر السابق، ص ص290 -291.

obeikandl.com

الكويتية موافقتها على اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وقد حُددت مدة هذا الاتفاق بعشر سنوات، وتم توقيعه رسمياً بتاريخ 19 أيلول 1991[2].

وقد توجت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات التعاون الدفاعي مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وفق التواريخ المؤشرة إزائها[3].

أ. مملكة البحرين 27 تشرين الأول 1991.

ب. قطر 7 حزيران 1992.

ج. الإمارات العربية المتحدة 23 تموز 1994.

د. سلطنة عُمان 21 نيسان 1980.

هنالك حافز آخر دفع إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد العام 1991 أيضاً، ألا وهو تطبيق نظام مناطق الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه من خلال قواعدها الجوية في المملكة العربية السعودية وتركيا، إذ كانت هناك قواعد عسكرية هائلة تبنى حول قاعدة انجرليك التركية من أجل تطبيق نظام حظر الطيران في شمال العراق عبر خط العرض 36˚، وقواعد عسكرية أمريكية في الرياض تمنع الطيران العراقي فوق خط العرض 32˚ في الجنوب[4].

لقد كان من نتائج دخول العراق إلى الكويت، أن أبواب العالم العربي انفتحت بدرجات متفاوتة أمام إيران، وأن طوق الحصار الذي فرض عليها بعد العام الأول للثورة قد انكسر من ناحية ثانية، فإن الغرب بادر إلى محاولة كسب إيران وتشجيعها على الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية التي قررها مجلس الأمن الدولي، وأتاح لها الفرصة للاستفادة من ورقة جديدة رابحة وهي موقعها الإستراتيجي في

---

(1) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وتحديات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص76.

(2) المصدر نفسه، ص76.

(3) المصدر نفسه، ص ص82 -84.

(4) الموساوي، المصدر السابق، ص125.

obeikandl.com

أزمة الخليج بعد ما كانت ورقتها الرابحة الوحيدة في السابق هي امتلاكها للنفط[1].

لقد أعادت بريطانيا علاقاتها السياسية المقطوعة مع إيران، بينما فتحت فرنسا صفحة جديدة مع طهران، حيث أوفدت فرنسا وفداً صناعياً عالي المستوى في مناسبة افتتاح معرض طهران الدولي في شهر تشرين الأول 1990، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية قرر البنك الدولي إعادة العلاقات المالية مع إيران، وقرر البنك منح إيران قرضاً قيمته 300 مليون دولار لإعادة بناء المناطق التي نكبت بالزلزال[2].

حجم الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى لها مصالح في منطقة الخليج العربي فحسب، ولكنها أصبحت ذاتها قوة خليجية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تحتل منطقة الخليج العربي هذه المكانة المركزية في السياسة الأمنية الأمريكية والوجود العسكري الأجنبي؟ تتلخص الإجابة في أن هذه المنطقة تحتوي معظم احتياطات العالم من النفط، وعلى الرغم من ذلك تلعب الحسابات الجيوستراتيجية دوراً كبيراً أيضاً، فلمدة 500 عام تنافست القوى العظمى في كل حقبة من أجل النفوذ وبناء القواعد العسكرية مستهدفة السيطرة على الأراضي ذات الأهمية الحاسمة في منطقة الخليج العربي[3].

إن حجة الوجود العسكري الأجنبي من جانب قوة أجنبية تعتمد، بالطبع، على تصوراتها للتهديدات الأمنية في محيطها، وتصورها لشدة هذه التهديدات أو احتماليتها، إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تهتم الاعتبارات العملية بالتوازن بين

---

(1) فهمي هويدي، أزمة الخليج: العرب وإيران: وهمْ الصراع وهمّ الوفاق، (القاهرة، دار الشروق، 1990) ص13.

(2) المصدر نفسه، ص ص13 -14.

(3) Robert E.Harkavy, 'Thinking about Basing", Naval war College Review, Vol, 58, no.3 (summer 2005), p.18.

obeikandl.com

المتطلبات الأمنية والمسؤوليات (الاستحقاقات) السياسية، وقد يسفر الوجود العسكري الأجنبي عن فوائد للقوة الأجنبية أو الدولة المحلية أو الاثنين معاً، فإنه يهدد أيضاً بخلق مسؤوليات للطرفين معاً أو كل على حدة[1].

ومع إقصاء الجيش العراقي وإحلال قوات أمريكية محله فقد باتت الولايات المتحدة الأمريكية الآن القوة المهيمنة في الخليج كما أنها بفضل قواعدها وحقها في الوصول إلى العراق ومعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبقى قادرة على المحافظة على هذه الهيمنة في المستقبل المنظور، حتى لو أخفقت في جهودها الرامية إلى توطيد دعائم الاستقرار في العراق[2].

ومن المرجح أن تنبع أعظم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية من مصدرين: أولهما احتمال إخفاقها في منع إيران من الحصول على الأسلحة النووية. أما المصدر الثاني فهو أن تمتد حالة عدم الاستقرار في العراق إلى المناطق المجاورة وبطريقة قد تؤثر في استقرار الدول العربية المجاورة، وهذا بدوره سيؤدي إلى تقويض الدعائم التي تقوم عليها السياسة الأمنية الأمريكية[3].

ومن أجل مواجهة هذه التحديات المحتملة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى تطوير بنية أمنية لمنطقة الخليج تأخذ في الحسبان المخاوف الأمنية الشرعية لكافة الدول الواقعة في المنطقة بما في ذلك إيران، ومن ثم تزيل احتمالية انتشار الأسلحة النووية في هذه المنطقة المضطربة، كما أنها تحتاج إلى توطيد دعائم الاستقرار في العراق بالطرق التي تضمن قدرتها على مواصلة وجودها الأمني في المنطقة في المستقبل المنظور[4].

---

(1) جون بيترسون، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين: في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، ص209.

(2) مارتن إنديك، أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات في: جمال سند السويدي وآخرون، المصالح الدولية في منطقة الخليج (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006) ص115.

(3) المصدر نفسه، ص115.

(4) المصدر نفسه، ص ص115 -116.

obeikandl.com

إن حياة الاضطراب وعدم الاستقرار التي يعانيها المجتمع الإنساني مرتبطة بحياة دول عظمى يهمها أن يظل قائماً على وجه البسيطة، وتذود عن كيانه، بما تستطيع من قوة، وتحرص على إيجاده من جديد، إذا ما تلاشى أو أوشك أن يتلاشى في ركن من الأركان، ولا تستطيع هذه الدول أن تنكر أنها تقتات من وراء الاضطرابات وتجعل منها متكأً للارتزاق تحت حجج وتبريرات واهية، وإن الجوهر الدافع في تحريك الدول الاستعمارية هو لنهب ثرواتها والاستحواذ على مقدراتها وجعلها مصدراً للحصول على المواد الأولية وسوقاً لتصريف بضائعها المنتجة[1].

على ضوء ما تقدم فإن حجم القوات العسكرية الأمريكية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو كالآتي:

أولاً: المملكة العربية السعودية

يعود تاريخ الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية إلى العام (1945)[2]. ويحرص النظام السعودي بشدة أن لا يبدو بمظهر المرحب بالقواعد العسكرية الأمريكية في الجزيرة العربية وهو ما يضع قيوداً على الأمريكيين لا تعجبهم إطلاقاً، وقد أشار إليها الكاتب والصحفي الأمريكي وليم أركن في الجزء المتعلق بالسعودية في مجلده الضخم (الأسماء المشفرة: حل شفرة الخطط والبرامج والعمليات العسكرية الأمريكية في عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، الصادر عام 2005)[3].

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "العراق والتحدي الأمريكي الأطلسي المواجهة الإستراتيجية في المشرق العربي"، ص33.

(2) شبكة دار كليب الفضائية -منتدى الأخبار السياسية، "الوجود العسكري الأمريكي في الخليج"، 24 أيلول 2007، ص1. على الموقع: http://www.darkulab.com/vb/show thread.php?=69389

(3) إبراهيم ناجي علوش، "الوجود العسكري الأمريكي في السعودية"، المحررنت، د.ت، ص2: على الموقع الإلكتروني: http://www.al-moharer.net/moh277/i-alloush227a.htm

obeikandl.com

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أنشأت في أواسط الستينات من القرن الماضي (فيلق مهندسي الجيش الأمريكي) ومنذ حرب الخليج عام 1991 تطورت العلاقات العسكرية الأمريكية -السعودية بحيث أصبح الطيران العسكري الأمريكي يتكاثر في أجواء المملكة العربية السعودية وفي موانئها، كما تحسنت قدرات طائرات الأواكس وبطاريات الباتريوت المتمركزة في السعودية، الأمر الذي تطلب زيادة قطع الغيار، وبالتالي عدد المستودعات والمخازن اللازمة لدعم القوات الأميركية[1].

وفي حزيران 1992، أوكلت المملكة العربية السعودية مهمة تدريب الجيش السعودي إلى عسكريين أمريكيين، وبات الحرس الوطني السعودي يعتمد بشكل كبير على المعدات الأمريكية وعلى المساعدة التي يقدمها له الأمريكيون في مجال التدريب[2].

يوجد حالياً ما بين 300 -500 عسكري أمريكي يقومون بمهام التدريب، وكان عدد القوات الأمريكية المنتشرة في المملكة العربية السعودية حتى انتهاء العمليات الرئيسية في غزو العراق عام 2003 نحو 8500 عسكري[3].

إن قاعدة الأمير سلطان الجوية المشيدة في تسعينات القرن الماضي كانت خلال السنوات الماضية مركزاً للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى حقها باستخدام 66 مرفقاً تابعاً للقوات المسلحة السعودية وقد انخفض أهميتها بعد بناء القاعدة الأمريكية في قطر، وهناك قواعد أخرى تستخدمها القوات الأمريكية بانتظام وهي: في الظهران (قاعدة الملك عبد العزيز) والرياض (قاعدة الملك خالد) وفي خميس مشيط وتبوك والطائف، ومع أن الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية قد قلص كثيراً بعد

---

(1) سويد، المصدر السابق، ص90.

(2) سويد، المصدر السابق، ص94.

(3) تقرير التوازن العسكري (2005 -2006)، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، المعهد العالي للدراسات الإستراتيجية (iiss)، لندن 10 أيار 2008، ص1 على الموقع الإلكتروني: (جرى تحديث المعلومات في تموز 2008)

http://www.yemen CSF.org/vb/archive/index.php?t-249.html

obeikandi.com

آب 2003 مقارنةً بما كان عليه عام 1990، فإن عناصر مهمة منه ما برحت قائمة حتى اليوم على الأرض[1].

ثانياً: الكويت

يوجد في الكويت نحو 25 ألف عسكري أمريكي من فروع الأسلحة الأربعة (الجيش والقوات البحرية وسلاح الجو ومشاة البحرية المارينز)، وإن كان تقرير مجلة جينز الدفاعي لعام 2006، يشير إلى أن عدد الجنود الأمريكيين يقارب 18 ألف عسكري، وهؤلاء يتوزعون على قاعدة علي السالم الجوية، التي تتمركز فيها قوة جوية رئيسية، وقاعدة عبد الله المبارك الجوية قرب مطار الكويت الدولي، ومعسكر عرفجان الجنوب الذي تتمركز فيه قوة برية رئيسية، ويضم قيادة القوات الأمريكية البرية التي انتقلت إليه من معسكر الدوحة، وجزيرة فيلكا وميناء الأحمدي[2].

ثالثاً: البحرين

قدمت البحرين التسهيلات للبحرية الأمريكية منذ عام 1955، حيث توجد فيها قواعد دائمة لتخزين العتاد الأمريكي، ومنذ نيسان 1993 أصبحت البحرين المقر العام للقوات البحرية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى من العالم الواقعة مابين آسيا الوسطى والقرن الأفريقي (CENTCOM)[3]. في عام 2002 تموضعت 185 قطعة بحرية أمريكية في البحرين، منها أربع كاسحات ألغام بحرية (من ضمنها كاسحة الألغام البحرية يو أس أس أردنت) مما حول الجزيرة إلى المرفأ العسكري الأمريكي الأكثر ازدحاماً في العالم، وفي عام 2003 تجاوبت البحرين بشكل جيد مع دعوة الكويت لدول مجلس التعاون لدول

---

(1) علوش، المصدر السابق، ص2.

(2) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص1.

(3) علوش، المصدر السابق، ص5.

obeikandl.com

الخليج العربية لاستنفار القوات الخليجية المشتركة للعدوان على العراق، ويعتبر مطار البحرين الدولي في المحرق منفذاً رئيسياً للحركة العسكرية الأمريكية بشكل أساسي، أما مرفق ميناء السلمان البحري الأمريكي فمهمته لوجستية بالكامل لتهجع إليه السفن الحربية للتزود بالوقود والراحة[1]. يتمركز في البحرين حالياً نحو 3000 عسكري أمريكي مابين قوات بحرية ومشاة بحرية وجيش في قاعدة الجفير العسكرية القريبة من المنامة، والتي تضم مركز قيادة الاسطول الخامس، وميناء السلمان البحري، وقاعدة الشيخ عيسى الجوية ومطار المحرق، علماً أن الاسطول الخامس يضم بالوضع العادي نحو 15 قطعة بحرية تشمل حاملة طائرات[2].

رابعاً: الإمارات العربية المتحدة

إن اتفاقية التعاون الدفاعي التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة في 23 تموز 1994 سمحت بموجبها الإمارات العربية المتحدة للجيش الأمريكي بالتمركز على أراضيها، وتقدر هذه القوة من الجيش الأمريكي بلواء مدرع مع 120 دبابة و70 ناقلة أشخاص مدرعة[3].

كما يصل عدد الأفراد الأمريكيين التابعين للقوات الجوية الأمريكية إلى 1300 عسكري، يتمركز هؤلاء الجنود وعدد من طائرات الاستطلاع الأمريكية في قاعدة الظفرة الجوية في أبو ظبي، فضلاً عن استخدام القطع البحرية الأمريكية لميناء الفجيرة، وميناء جبل علي بدبي، الذي يعد من أكثر الموانئ خارج الولايات المتحدة زيارة من قبل السفن الحربية الأمريكية، للتزود بالوقود والمؤن، واستجمام الجنود وغيرها[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص5.

(2) تقرير التوازن العسكري (2005 -2006) المصدر السابق، ص1.

(3) سويد، المصدر السابق، ص ص95 -96.

(4) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص1.

obeikandl.com

خامساً: قطر

بدأت قطر منذ العام 1995 تستضيف بعضاً من القوات الجوية المكلفة بالإشراف على منطقة حظر الطيران في جنوب العراق، وتحولت الجزيرة خلال التسعينات من القرن الماضي إلى واحدة من أكبر مخازن الأسلحة والعتاد الأمريكي في المنطقة، في عام 2001 انتقل المقر الميداني للقوات الخاصة، التابعة للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى إلى قاعدة السيلية القطرية، إن الرمز العسكري المشفر للنشاطات العسكرية الأمريكية في قطر هو معسكر سنوبي (Snoopy Camp) الذي يضم: مطار الدوحة الدولي، معسكر السيلية، قاعدة العديد الجوية، نقطة تخزين الذخيرة في قاعدة فالكون -78 في صلنة أو صلخ، محطة أم سعيد للدعم اللوجستي[1].

ويبلغ الآن عدد العسكريين الأمريكيين في قطر حوالي 6540 عسكري من صنوف القوات البرية والبحرية والجوية وكذلك مشاة البحرية، يتوزعون على قاعدة العديد الجوية، التي تضم مركز العمليات الجوية المشتركة، ومعسكر السيلية الذي يعد مقر القيادة الوسطى الأمريكية، ولاشك في أن انتقال القوات الأمريكية من السعودية إلى قطر، عقب العدوان على العراق قد عزز أهمية الدوحة في الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي كما يقول تقرير جينز الدفاعي[2].

سادساً: سلطنة عُمان

أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في سلطنة عُمان قواعد جوية في (السيب) (ومصيرة) (والخصب) (وثمريت) وقد أُعدت هذه القواعد لاستخدام قوات الانتشار

(1) علوش، المصدر السابق، ص4.

(2) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص1.

obeikandl.com

السريع التي شكلتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1981 ولايزال التعاون العسكري -الأمني الأمريكي العماني مستمراً ونامياً حتى وقت كتابة هذه الدراسة[1].

وقد وقعت سلطنة عُمان اتفاقية تسمح لأمريكا باستخدام أراضيها ومرافقها العسكرية للعمليات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ 21 نيسان 1980، مما أتاح استخدامها كمنطلق للعمليات ضد إيران والعراق وأفغانستان، وتم تجديد الاتفاق أعلاه عام 1985، ثم عام 1990، ثم عام 2000 لمدة عشر سنوات أخرى، أي حتى العام 2010، ولكن هذه المرة طالبت سلطنة عُمان أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدفع تكاليف تجديد المرافق العسكرية المشتركة، ومنها بناء قاعدة عسكرية رابعة في (المسننة)، شمال غرب مسقط، وقد بلغت التكاليف 120 مليون دولار وتم تفعيل القاعدة الجوية الرابعة مؤخراً[2].

يصل حجم التواجد العسكري الأمريكي في سلطنة عمان إلى أكثر من 270 جندياً مابين قوات بحرية وجوية، وهؤلاء يتمركزون بشكل دائم في قاعدة الثمريات الجوية وقاعدة مصيرة الجوية ومطار السيب الدولي، بهدف تنسيق النشاطات وصيانة التسهيلات، وقد يرتفع عدد هذه القوات خلال الأزمات، إذ تعد عُمان إحدى أهم المحطات لاستقبال القوات والمعدات الأمريكية[3].

سابعاً: مياه الخليج العربي (الأسطول الخامس الأمريكي)

يعود تاريخ الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج العربي إلى العام 1949، وأعيد تأسيسه في عام 1995، ويبلغ عدد القوات في مياه الخليج العربي (الأسطول الخامس الأمريكي) 17000 ألف عسكري، ويتألف الأسطول الخامس

---

(1) سويد، المصدر السابق، ص ص88 -90.

(2) إبراهيم ناجي علوش، "الوجود العسكري الأمريكي في عُمان"، شبكة الصوت العربي الحر الفضائية، د.ت، ص2: على الموقع الإلكتروني: http://www.Freear ab voice.org/arabi/kuttab/al wjood

(3) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص1.

obeikandi.com

الأمريكي من حاملتي الطائرات "يو إس إس نيميتز ويو إس إس جون سي ستينس" ومجموعتهما البحرية القتالية، فضلاً عن سفن الإسناد والإمداد، والتي يزيد عددها كلها عن 20 قطعة بحرية، ونحو 140 طائرة، وأُعلن في تموز 2008 عن توجه حاملة طائرات ثالثة هي "يو إس إس إنتر برايز النووية" إلى مياه الخليج العربي، وانضمام مجموعتها القتالية إلى القيادة الوسطى[1].

يتضح مما تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية أضحت القوة المهيمنة في منطقة الخليج العربي وفي ضوء هذه الترتيبات فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بحاجة إلى الاعتماد على قوة إقليمية ما للمحافظة على مصالحها، وأصبح بإمكانها أن تحافظ على مصالحها بنفسها، بل بفضل قواتها المتمركزة في الخليج العربي، باتت قادرة على حماية مصالحها الإستراتيجية من خلال تبني منهجية غير مسبوقة؛ وهي النشر المتقدم لقوات عسكرية ضخمة في منطقة الخليج العربي والمحافظة عليها[2].

ومن خلال دراسة الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والخليج العربي تبين أن إجمالي القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في هذه الدول ومياه الخليج العربي هي بحدود 450 ألف عسكري أمريكي، من مختلف الصنوف البرية والجوية والبحرية ومشاة البحرية (المارينز). فضلاً عن أن هذه القطعات معززة بأعداد كبيرة من الدبابات وعجلات القتال المدرعة ومختلف أنواع الطائرات القاصفة والمقاتلة، إضافةً إلى حاملات الطائرات الثلاث والقطع البحرية الحربية الملحقة بها حيث تشكل هذه القوات قوة ردع هائلة في منطقة الخليج العربي بأمر القيادة المركزية الوسطى للقوات الأمريكية.

وفي حالة حصول أية مواجهة مع إيران أو غيرها من الدول الإقليمية فإن جميع هذه القواعد الجوية والبحرية والمؤسسات العسكرية إضافةً إلى كل الإمكانيات التسليحية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعروفة ستكون بإمرة القيادة

---

(1) شبكة دار كليب، المصدر السابق، ص2.

(2) إنديك، المصدر السابق، ص121.

obeikandl.com

المركزية الوسطى الأمريكية، خاصةً في حالة الشعور بأي تهديد خارجي من قبل هذه الدول، ولاسيما أن جميعها تتمتع باتفاقيات دفاعية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن باستطاعة مركز القيادة الوسطى المركزية القيام بطلب الإسناد من القاعدة الأمامية للقوات الأمريكية (إسرائيل) وبالتأكيد ستكون جميع الإمكانيات (الإسرائيلية) متيسرة تحت قيادة القوات الأمريكية في الخليج العربي.

ولو قمنا بإجراء مقارنة بين إمكانيات إيران، وهذه الإمكانيات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لاتضح لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في حالة سيطرة تامة على منطقة الخليج العربي لحين ظهور متغير كبير، أو تحالفات جديدة في المنطقة، ولو أضفنا الإمكانيات الأمريكية المتيسرة في العراق حالياً والتي سنتطرق إليها لاحقاً، سيتضح لنا أن التفوق العسكري هو لصالح القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة، وهذا مما اضطر قيام إيران بالإصرار على تخصيب اليورانيوم وتهيئته للحصول على القنابل النووية في أية لحظة حيث ستشكل الإمكانيات النووية الإيرانية عاملاً مساعداً للوقوف بوجه التهديدات الأمريكية (والإسرائيلية) في حالة القيام بأي عمل عسكري محتمل ضدها مستقبلاً.

وبذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر محدداً واضحاً وبارزاً أمام التوجهات الإيرانية لتنفيذ إستراتيجيتها تجاه هذه الدول والمنطقة بشكل عام.

الوجود العسكري الأمريكي في العراق

تشير الحقائق الأساسية في الجغرافية السياسية لمنطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي، "وبات مستقراً في مختلف الدراسات الإستراتيجية" أن للشرق الأوسط ثلاثة أعمدة أو ركائز هي: مصر وتركيا وإيران. وأن أعمدة منطقة الخليج العربي بوجه خاص هي ثلاث دول تتمثل في: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية،

وهـو تقـدير لعبـت فيـه الجغرافيـا دوراً سياسـياً، إضـافةً إلى القـدرة العسـكرية والكثافة السكانية، وأن المنافسة العسكرية (استعراض القوة) كان قائماً بين العراق وإيران، بينما المملكة العربية السعودية كانت ولازالت تمارس نوعاً من النفوذ السياسي، لا تدخل القوة العسكرية في موازينه[1].

انتهزت إيران فرصة انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي عام 1971، واستولت على الجزر الإماراتية الثلاث، في حين انتهز العراق فرصة العداء الغربي والأمريكي للثورة الإسلامية في إيران وأراد إعادة حقوقه الوطنية في حدوده الدولية مع إيران وإيقاف الاعتداءات المتكررة على مخافره وقراه الحدودية، فكانت حرب الخليج الأولى (1980 -1988)، لقد خرجت إيران من حرب الثمان سنوات منهكة، وخرجت بغداد من الحرب بقوة عسكرية أثبتت تفوقها، وأصبح بذلك شبه إجماع غربي على أن القوة العراقية تصرفت بسلوك أقنع الآخرين بأن استمرارها على ذلك النحو ينبغي درؤه[2].

أزمة الكويت:

خلقت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة جديدة للعراق، إذ تم استخدام الكويت من قبلها للبدء في حملة وصفها هنري شولر مدير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بأنها حرب اقتصادية ضد العراق، وفي كتابه "الملف السري: جدول الأعمال الخفي في حرب الخليج" لاحظ بيير سالينجر أن الكويت قررت زيادة إنتاجها النفطي بشكل جذري في 8 آب 1988 أي بعد يوم واحد من موافقة إيران على وقف إطلاق النار مع العراق، وكان العراق وإيران بحاجة إلى أسعار نفط مستقرة لتمويل مشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب، وأدى إجراء الكويت الذي

(1) هويدي، المصدر السابق، ص ص15 -16.

(2) المصدر نفسه، ص16.

obeikandl.com

انتهك اتفاقيات الأوبك إلى تدنٍ كبير في أسعار النفط، وهبط سعر الخام من 21 دولاراً للبرميل إلى 11 دولار مما كلف العراق 14 مليار دولار في السنة[1].

طالبت الكويت في آذار 1989 بزيادة مقدارها 50 بالمائة في حصتها المقررة في إطار الأوبك، وتم رفض هذا الطلب في اجتماع عقدته الأوبك في حزيران 1989، ولكن وزير النفط الكويتي علي الخليفة أعلن أن الكويت لن تلتزم بنظام الحصص، وضاعفت الكويت من إنتاجها ليصل إلى ما يزيد على مليوني برميل يومياً، وبذلك فقد اعتزمت الكويت سحب المزيد من النفط في حقل الرميلة، الذي يقع في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت، وفيما كان العراق منشغلاً في الحرب مع إيران، حركت الكويت حدودها شمالاً مستولية على 900 ميل مربع إضافي من حقل الرميلة[2]. وبمساعدة تكنولوجيا حفر أمريكية مائلة، كانت الكويت أيضاً تسرق النفط من جزء من حقل الرميلة يقع داخل العراق، كانت الكويت تزدهر من بيع النفط العراقي إلى زبائن العراق وكانت الكويت من أكبر الدائنين للعراق، إذ قدمت له 30 مليار دولار خلال الحرب العراقية الإيرانية، معظمها بعد أن هددت إيران الكويت نفسها، ومنذ العام 1988 حتى العام 1990 حاول العراق أن يحل خلافاته مع الكويت دبلوماسياً، ومرة تلو أخرى كان يلقى الصد، وحافظت الكويت على مسلك أجمع المراقبون على إنه يتسم بالغطرسة والتشدد[3].

وفي 28 أيار 1990 التقى "21" رئيس دولة عربية في مؤتمر قمة عقد في بغداد، وبناء على طلب الرئيس العراقي الراحل صدام حسين تم تحويل الجلسة الثانية إلى سرية، وخلالها وجه الاتهام إلى دول الخليج على أنهم يستخرجون النفط أكثر من حصصهم ا لمقررة لهم في الأوبك، مما يخفض سعره في الأسواق العالمية، وإن خفض سعر البرميل الواحد دولاراً واحداً يجعل العراق يخسر مليار دولاراً سنوياً، ووصف

---

(1) رامزي كلارك، النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة: مازن حماد، (عمان، الشركة الأردنية للصحافة والنشر "الدستور"، ط1، 1993)، ص30.

(2) المصدر نفسه، ص30.

(3) المصدر نفسه، ص ص30 -31.

obeikandl.com

ذلك التصرف على أنه حرب اقتصادية حقيقية، ثم وجه حديثه إلى أمير الكويت جابر الأحمد قائلاً: "إن حصتكم حسب أتفاق أوبك "1,5" مليون برميل يومياً وإنكم تنتجون "2,1" مليون برميل، وهذا ضد مصلحتنا"[1] وفي 16 تموز 1990 قدم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز مذكرة احتجاج إلى الأمين العام للجامعة العربية يبين فيها تورط الكويت في عدوان مباشر ضد العراق من خلال عدم الالتزام بالحصة المقررة في منظمة أوبك، ويشير بيكر في مذكراته قائلاً "بناءً على تلك المواقف أرسلت برقية إلى سفارات الولايات المتحدة في المشرق العربي والجوار الجغرافي تتضمن توجيهات بخصوص النزاع العراقي الكويتي، وفيها تعليمات للدبلوماسية الأمريكية بضرورة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى التهديد والقوة، وإن الولايات المتحدة لا تزج نفسها في مواضيع من صميم القضايا الثنائية كالتي تخص العراق والكويت[2].

استدعى الرئيس العراقي صدام حسين السفيرة الأمريكية أبريل غلاسبي في 25 تموز 1990 إلى مكتبه وجه من خلالها رسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (1990 -1994) وكان في الرسالة بعض التوضيحات وكذلك بعض التهديد[3]، وفي اللقاء ظللت غلاسبي القيادة العراقية عندما نوهت بأن الخلاف العراقي الكويتي هو شأن عربي داخلي ولا ننوي التدخل فيه، ويمكن اعتبار ذلك بمثابة الضوء الأخضر للعراق باتخاذ ما يلزم بصدد الإصرار الكويتي.

ويشير بيكر إلى لقاء غلاسبي بالرئيس العراقي وكيفية استدعائها على عجل وبدون سابق إنذار، لذلك تصرفت بدون تعليمات آنية محددة واكتفت بالتوجيهات

---

(1) بيير سالنجر وأريك لوران، الملف السري: جدول الأعمال الخفي في حرب الخليج (باريس، دار الوفيه أوروبان، ط1، 1991) ص ص46 -48.

(2) جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط2، 2002) ص ص394 -395.

(3) جاك أندرسون ودالي فان، جنرال الخليج شوا ر سكوف الأسرار الكاملة لقصة حياته، ترجمة: أحمد عبد المجيد وأميرة محمد إبراهيم، (القاهرة، دمشق، دار الكتاب العربي، ط1، 1992) ص123.

obeikandl.com

التي أصدرناها في 19 تموز 1990 بخصوص تسوية النزاع العراقي الكويتي بالطرق السلمية[1].

وفي 31 تموز 1990 وصل وفدان يمثلان العراق والكويت إلى جدة في المملكة العربية السعودية لبحث الخلافات بين البلدين، وكان الوفد العراقي برئاسة عزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي والكويتي برئاسة سعد العبد الله ولي عهد الكويت، ودارت بينهما مفاوضات أطلق عليها مفاوضات اللحظة الأخيرة، لكنهم فشلوا في التوصل إلى حل بالرغم من توسط العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز عاد بعدها الوفدان إلى بلديهما، وفي الثاني من آب دخلت القوات العراقية إلى الكويت وأعلنت الكويت المحافظة التاسعة عشرة[2].

أحس العراق بعد أعمال مؤتمر القمة العربي الذي عقد ببغداد أن العراق لديه ما يدعوه إلى الشك بأنه يواجه مؤامرة واسعة النطاق شاركت فيها أطراف عربية بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأطراف العربية على علم كاف بالمدى الذي يمكن أن تصل إليه الولايات المتحدة الأمريكية إذا جاءت ظروف تفرض عليها – من وجهة نظرها ووجهة نظر مصالحها الحيوية أن تتصرف ضد العراق أو أن هذه الأطراف لم تكن على علم بذلك[3].

ولعل أخطر ما حدث بسبب دخول العراق إلى الكويت هو استدعاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قوات أجنبية غير عربية للمشاركة في حمايتها، ومنها دعوة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

في الساعة الثالثة من فجر يوم 17 كانون الثاني 1991 بتوقيت الظهران كان الجنرال الأمريكي نورمان شوارتزكوف قد أعطى أوامره ببدء عمليات "عاصفة الصحراء" وجلس في مركز قيادته يتابع الضربات الأولى بالصواريخ والطائرات،

---

(1) بيكر، المصدر السابق، ص396.

(2) سالنجر ولوران، المصدر السابق، ص ص93 -99.

(3) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1992)، ص ص316 -317.

(4) محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992) ص20.

obeikandi.com

كانت نظرة واحدة على خريطة مسرح العمليات قادرة على إعطائه نتيجة الحرب، فقد كان الحشد الذي يحركه أكبر قوة نيران تجمعت بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وبذلك فإن أول تواجد للقوات العسكرية الأمريكية بدأ في العراق هو اعتباراً من بداية حرب عاصفة الصحراء عام 1991 حيث تمكنت القوات الأمريكية من الدخول إلى العراق لمطاردة وتدمير آلته الحربية، بعد إزاحتها عن الكويت، ولم يكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في عاصفة الصحراء هو تدمير النظام السياسي في العراق بل كان الهدف الأساسي هو تدمير بنيته التحتية ومنشآته وجميع قدراته العسكرية، بعد أن خرج منتصراً في العام 1988 من حربه مع إيران.

وقد عبر عن ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق هنري كيسينجر عندما قال: قبل الحرب في أواخر عام 1990 "إن مشكلتنا نحن الغربيين ليست مع صدام حسين بل مع العراق، هذا البلد القوي، وربما يأتي رئيس آخر بعده يقوده باتجاه مضاد لمصالحنا في المشرق العربي والجوار الجغرافي وعليه يجب تحطيم العراق[2].

إن هذا يؤكد أن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية الأساس كانت في تدمير العراق كقوة إقليمية عربية وتدمير آلته الحربية وقدراته الاقتصادية ومنعه من لعب دور أساسي في المنطقة، بعد تدمير الآلة الحربية الإيرانية لكي تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية، بعد دخول قواتها إلى الخليج العربي بهذا الحجم من السيطرة على منابع النفط وحماية أمن (إسرائيل) الحليف الأول لها، وهو هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأساس.

---

(1) لتفاصيل حرب عاصفة الصحراء ينظر: هيكل، المصدر السابق، ص ص546 -566.

(2) أحمد يونس عيسى السبعاوي، احتلال العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي: الواقع -المستقبل، اطروحة دكتوراه (جامعة لاهاي الدولية، كلية العلوم السياسية، 2010) ص31.

obeikandi.com

غزو العراق واحتلاله عام 2003

بدأ التخطيط لاحتلال العراق منذ 21 تشرين الثاني 2001، أي بعد (72) يوماً من أحداث 11 أيلول 2001، حيث طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (2001 -2009) من وزير دفاعه رامسفيلد عرض الخطة المتوفرة لديه بشأن العراق من أجل شن الحرب عليه، فأجاب رامسفيلد إن الخطة المتوفرة هي ذاتها التي طبقت عام 1991، وردّ عليه الرئيس فلنباشر بالتخطيط من الآن، "وكلف الجنرال توم فرانكس بذلك على أن تكون الغاية تغيير النظام في العراق، وأن يكون العمل بسرية تامة لأن كشفها سيثير الذعر في العالم، ويمكنك إشراك جورج تنت مدير الـ (CIA) بذلك"[1].

إن احتلال العراق يعني جعل بحر قزوين في متناول الولايات المتحدة الأمريكية وبضمنه نفط إيران بحيث يمكن أن تبسط نفوذها من دارفور إلى غرب إفريقيا، ومن تيمور الشرقية إلى الخليج العربي، وتتمكن من الهيمنة على احتياجات الصين النفطية، ومن ضمن تلك الخطة تدخل حماية أمن (إسرائيل) الذي هو هدف أساسي في الإستراتيجية الأمريكية منذ 60 عاماً[2].

فطالما يقدم احتلال العراق كل هذه المكاسب للولايات المتحدة الأمريكية فلماذا إذن لا تخطط لاحتلاله لتحقيق ما تصبو إليه، وإزالة النظام السياسي الذي كان يقف حائلاً أمام تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة.

في الوقت الذي كان فيه تشيني ورامسفيلد وولفويتز يخططون للحرب على العراق ويتوقعون شكله بعد الاحتلال، كانوا قد رسموا خارطة لحقول النفط العراقية

---

(1) بوب وودورد، خطة الهجوم، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2004) ص ص11 - 13.

(2) أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين سلسلة كتاب البيان، العدد/85، (الرياض، مطبعة مجلة البيان، ط1، 2008)، ص136.

obeikandl.com

وما هي الشركات التي ستستحوذ عليها، مما يدلك على أهمية عامل النفط الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق[1].

كانت رغبة وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد أن تعرض تصورات القائد أمامه وهذه التصورات في الأدبيات العسكرية تتضمن (الأسس الفلسفية للقائد العسكري التي تتولد منه الخطة العسكرية) وبالفعل تم عرض هذه التصورات أمام رامسفيلد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، وتضمنت افتراضين، الأول: فيما إذا بوشر بالعمليات العسكرية، وهو الهدف الأساس المتضمن إزالة النظام السياسي الذي يحكم العراق، وقد أيد رامسفيلد هذا الافتراض، الثاني: جعل العراق بدون قوة عسكرية تهدد جيرانه بأسلحة الدمار الشامل (علماً أن العراق لا يمتلك هذه الأسلحة كما تدعي أمريكا) والأسلحة التقليدية[2].

من خلال هذين الافتراضين يمكن ملاحظة خطورة ما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق فالأول يعني تغيير النظام السياسي القديم بآخر جديد يؤيدهم في إستراتيجيتهم ويحقق مصالحهم ويلبي بنفس الوقت أمن الكيان الصهيوني، أما الثاني فيجعل من العراق دولة ضعيفة لا تقوى على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي، وناقصة السيادة مما يجعلها دائماً بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتابعة لها[3].

في مطلع آب 2002 عرض الجنرال توم فرانكس خطته أمام الرئيس بوش وبحضور مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض وتحت مناقشته، وتوصلوا إلى صيغة عرفت بـ "الهجين" وتضمنت خطة الهجين أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: خمسة أيام لبناء جسر جوي يشمل تجنيد إجباري للطائرات المدنية ثم يليها أحد عشر يوماً لنقل القوات الأولية.

---

(1) رون سسكند، ثمن الولاء، جورج بوش، البيت الأبيض، وتعاليم بول أونيل، ترجمة: أنطوان عبد الله (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2004) ص115.

(2) توم فرانكس ومالكولم ماك كونيل، مذكرات جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2006) ص ص429 -431.

(3)أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص145.

obeikandi.com

المرحلة الثانية: ستة عشر يوماً للعمليات الجوية والقوات الخاصة.
المرحلة الثالثة: مائة وخمسة وعشرون يوماً للعمليات القتالية الحاسمة.
المرحلة الرابعة: مخصصة للاستقرار وإعادة البناء.
وبعد المداولة تم الإقرار عليها، وكان الاتفاق هو دخول العراق في كل الأحوال حتى في حالة حصول انقلاب في العراق قبل توقيت الهجوم، لأن هذه الفترة ستكون قصيرة وغير كافية لمعرفة هوية الرئيس الجديد الذي سيحكم العراق وتوجهاته[1].
إن الظاهر لم يثبت تطبيق المراحل الأربعة كما خطط لها، ورغم انتهاء المراحل الأولى والثانية على الأرض، إلا أن المرحلة الثالثة والرابعة لم تنتهِ بسبب رفض الشعب العراقي للاحتلال الأمريكي لبلده، وقيام الشعب بمقاومة هذا الاحتلال بكل السبل والوسائل المتيسرة ولحين كتابة هذه السطور.
إن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من كيل للاتهامات للعراق والتضليل الذي اعتمدته من امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلى اتهامه بالإرهاب وعلاقته بالقاعدة حيث كانت غايتها الأساسية هي إقناع شعبها بمشروعية الحرب والسعي لكسب حلفاء يشاركونها الحرب[2].
يوم 29 كانون الثاني 2002 خاطب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس والشعب الأمريكي في كلمة عرض فيها الخطوط العريضة لإستراتيجية الأمن القومي للفترة التالية للحادي عشر من أيلول/سبتمبر حين قال: "هدفنا الثاني يتمثل في منع الأنظمة التي ترعى الإرهاب من تهديد أمريكا أو حلفائنا وأصدقائنا بأسلحة دمار شامل، بعض هذه الأنظمة التزم الصمت بعد الحادي عشر من أيلول ولكننا نعرف طبيعتهم الحقيقية، فكوريا الشمالية نظام يتسلح بالصواريخ وبأسلحة دمار شامل، في الوقت الذي يترك فيه شعبه يتضوّر جوعاً، كما تسعى إيران سعياً حثيثاً وراء هذه الأسلحة وتقوم بتصدير

---

(1) بوب وودورد، بوش محارباً، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2005) ص ص220 -221.
(2) أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص152. للتفاصيل حول التحالفات والعمل الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية لكسب الدول إلى جانبها أثناء الحرب العدوانية على العراق ينظر: المصدر نفسه، ص ص152 -158.

obeikandi.com

الإرهاب في الوقت الذي تقمع فيه قلة غير منتخبة تطلعات الشعب الإيراني إلى الحرية، أما العراق فيواصل دعمه للإرهاب والتباهي بعدائه لأمريكا، كما يخطط النظام العراقي منذ ما يزيد عن عقد من الزمن لتطوير جرثومة مرض الانثركس وغاز الأعصاب والأسلحة النووية[1].

إن هذه الدول وحلفائها الإرهابيين تشكل (محوراً للشر) من خلال تسلحها من أجل تهديد السلام العالمي وجاء بعد ذلك التحذير التالي: "على جميع الدول أن تعلم: أن أمريكا سوف تفعل كل ما هو ضروري لحماية أمنها ... سوف نتشاور، ولكن عامل الزمن ليس في صالحنا، لن أنتظر الأحداث في الوقت الذي تتجمع فيه المخاطر. لن أقف جانباً في الوقت الذي يقترب منا الخطر، لن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية لأخطر الأنظمة في العالم بأن تهددنا بأخطر الأسلحة في العالم"[2].

إن هذه العبارات هي تهديد واضح للدول الثلاث (كوريا الشمالية -إيران - والعراق) بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بعمل عسكري كإجراء وقائي لمنع هذه الدول من العمل على تكرار ما حدث في 11 أيلول/سبتمبر ضدها أو ضد حلفائها وأصدقائها، وهذا يعتبر دليلاً واضحاً أيضاً على أن الرئيس الأمريكي يعتبر أحد مصادر صنع القرار الأمريكي لما لهذا التهديد من تأثير واضح على سمعة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ملزم بموجب الدستور بأن يقدم إستراتيجيته للأمن القومي خلال مدة رئاسته، وكان جورج بوش الابن قد أعلن جزءاً منها في خطابه أمام خريجي كلية ويست بونيد العسكرية في 1 حزيران 2002، ثم أعلنها بالكامل في أيلول 2002 وكان من أبرز محاورها هو الضربة الاستباقية(*)[1].

---

(1) بيترو غالبريت، نهاية العراق، ترجمة: أياد أحمد (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007) ص85.

(2) المصدر نفسه، ص ص85 -86.

(*) هناك اختلاف بين الضربة الوقائية والضربة الاستباقية، وتداخلت في مقاصدها (وقد حلّ هذا التداخل جون لويس غاديس: أستاذ كرسي روبرت لوفت للتاريخ في جامعة يال والباحث في معهد هوفر حتى العام 2002) وميز بينهما، حيث عرف الاستباقية "بأنها الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري" أما الوقائية "بأنها إعلان

obeikandi.com

في 20 أيلول 2002 عُرضت إستراتيجية الأمن القومي أمام الكونجرس الأمريكي لغرض المصادقة عليها، تم استعراضها والتركيز على النقاط الجوهرية فيها، ومن ذلك أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتظر الحدث، لأن ذلك يعني أن يفاجئها العدو بالضربة الأولى، فلابد من حماية الذات قبل أن يتحول التهديد إلى فعل مدمر، عندها يقتضي الأمر أن تدافع عن نفسها بالضربة الاستباقية[2].

تضمنت وثيقة الأمن القومي الأمريكي ثلاثة مبادئ عند تنفيذها يصبح الأمن مستتباً في العالم وهي السيطرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على العالم وعدم السماح لأي منافس محتمل أولاً، واستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في حرب وقائية ضد أي دولة في العالم تهدد أمنها وأمن أصدقائها وحلفائها ثانياً، وحماية مواطني الولايات المتحدة في أي مساءلة أو محاكمة في محاكم الجزاء الدولي ثالثاً[3].

يتضح مما تقدم أن إستراتيجية الرئيس جورج بوش للأمن القومي هي إستراتيجية دولة عظمى ترغب في السيطرة على دول العالم لنهب خيراتها ومحو تاريخها وإرادتها وأن تصبح هي الدولة الأقوى في العالم، تتجاوز القانون الدولي متى ما تشاء، علماً أن هذا القانون وضع لحماية شعوب العالم بأسره، كما أن هذا

حرب على دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية"، وبذلك خلطت الولايات المتحدة بين المفهومين. أما سوسن العساف فتقول: إن الضربة الاستباقية تعني التدابير التي تتخذها دولة ما لإحباط إجراءات الخصم، أي شل قدرات العدو على المبادرة والتصدي، والضربة الاستباقية تكون مسوغة إذا كان التهديد المعادي وشيكاً ولا يترك مجالاً لاختيار الوسائل أو متسعاً من الوقت للتخطيط. أما الضربة الوقائية فإنها تنفذ على مستوى الإستراتيجية الشاملة مداها الزمني مفتوحاً والتهديد فيها ليس وشيكاً، وإنما هناك نية عدائية تعد آثارها المستقبلية خطراً على الدولة المعنية. للتفاصيل ينظر: سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008) ص ص230 -231.

(1) جون لويس غاديس، "الإستراتيجية الأمريكية الكبرى"، مجلة شؤون الأوسط، العدد/118 (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع 2005) ص178.

(2) ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005) ص249.

(3) فؤاد قاسم الأمير، آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية (بغداد، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008) ص ص255 -256.

obeikandl.com

التجاوز حقق للمواطن الأمريكي صلاحية قتل شعوب الأرض ونهب خيراتها دون محاسبة من أية جهة لأنه غير خاضع للاستجواب أو المحاكمة مهما ارتكب من جرائم ضد الإنسانية.

سير العمليات العسكرية واحتلال بغداد(*):

بعد إكمال مراحل التخطيط الإستراتيجي للحرب على العراق وولادة الخطة العسكرية الأمريكية أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن توجيهاً يطلب فيه تمركز (50) ألف جندي في منطقة العمليات في الخليج العربي، بعده وقع رامسفيلد في 2 كانون الثاني 2003 قراراً لتنفيذ أمر الرئيس بإرسال (35) ألف جندي إلى مناطق الحشد في الكويت كدفعة أولى، رافقها إعلان بريطانيا تحريك مجموعة عمل عسكرية بقيادة حاملة الطائرات البريطانية (أرك رويال) مع سبعة عشر قطعة بحرية إلى منطقة الخليج العربي تحمل معها ثلاثة آلاف جندي من البحرية البريطانية(1).

وبدأت عجلة الحرب تدور ففي منتصف كانون الثاني 2003 صرح فيرن كلارك رئيس هيئة البحرية الأمريكية أمام عدسات المصورين وعبر شاشات التلفاز موجهاً كلامه للقطع البحرية المتوجهة إلى جبهات القتال أضربوا بقوة وبسرعة وإحكام، ودعوا العالم يرى حدثاً جديداً لم يَرهُ من قبل فنحن مستعدون بلا هوادة لقتال كل من تسوّل له نفسه تدمير حياتنا(2).

كان الوقت المقرر للهجوم على العراق في 20 آذار 2003، إلا أن تأكيدات المخابرات المركزية الأمريكية من خلال موقعها في شمال العراق بأن القيادة

(*) لمتابعة المزيد من تفاصيل سير العمليات العسكرية واحتلال بغداد ينظر: رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ، (بيروت، الدار العربية للعلوم -ناشرون، ط1، 2007) ص ص169 -193.

(1) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق (القاهرة، دار الشروق، ط2، 2003) ص ص407 -408.

(2) أحمد منصور، قصة سقوط بغداد الحقيقية بالوثائق (بيروت، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، ط6، 2004) ص63.

obeikandl.com

العراقية عقدت اجتماعاً لها في مزرعة الدورة جنوب بغداد، وعليه جرى تقديم موعد الهجوم إلى فجر يوم 19 آذار، ولم تتمكن العملية التي نفذت على مزرعة الدورة من إصابة الرئيس العراقي صدام حسين، وفي اليوم التالي جرت العمليات كما خطط لها على وفق الخيارات الإستراتيجية الأمريكية[1].

ومع حلول الثالث من نيسان هاجمت القوات الأمريكية[❖] مطار بغداد الواقع على بعد 15كم غرب العاصمة بغداد وتمكنت من السيطرة عليه لغاية اليوم التالي، حيث شنت قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص هجوماً مضاداً تمكنوا من استعادة المطار بشكل جزئي، لكن القوات الأمريكية وبدعم من قوتهم الجوية والصواريخ الموجهة من طراز توماهوك والقنابل الفراغية الصوتية فضلاً عن الأسلحة الأخرى المحرمة دولياً ومنهاالقنابل النيوترونية والفسفورية أوقعت بالقوات العراقية خسائر بالغة وأجبرتهم على الانسحاب من المطار[2].

في الخامس من نيسان تمكنت قوة من الفرقة الثالثة الأمريكية بالتعاون مع القوات الخاصة من الهجوم على بغداد عن طريق الحلة السريع باتجاه الدورة، شقت القوة طريقها بعنف مستخدمة كل أنواع الأسلحة وبإسناد من الطائرات المقاتلة والسمتية بحيث دمرت كل ما اعترضها من قوات مدافعة وطبقت أسلوب الصدمة والترويع بكل ما تعنيه الكلمة، ومن ثم اتجهت غرباً سالكة طريق المطار لتعزيز القوة الموجودة في مطار بغداد، وكانت خطة هذا الهجوم من أفكار ديف بيركنز قائد اللواء الثاني في الفرقة الثالثة الأمريكية[3].

---

(1) احمد السبعاوي، المصدر السابق، ص183.

(❖) خارطة رقم (6) تبين محاور الهجوم الأمريكي على العراق.

(2) عادل الجوجري، أسرار وخفايا المقاومة العراقية (دمشق -القاهرة، دار الكتاب العربي، ط1، 2005) ص ص57 -58.

(3) ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت، دار الكتاب العربي، 2004) ص86.

obeikandl.com

جرى بعد ذلك إحكام الطوق حول بغداد ومن جميع الجهات، وأسقط تمثال الرئيس صدام حسين تعبيراً عن انتهاء النظام السياسي الحاكم في العراق، في التاسع من نيسان عام 2003.

حجم الوجود العسكري الأمريكي في العراق

انتشر في العراق بعد الغزو عام 2003 أكثر من 175 ألف جندي أمريكي وفي تسعة قواعد رئيسية(❖) وهي قاعدة المنطقة الخضراء وهي أكبر القواعد وفيها سفارة الاحتلال الأمريكي والدول المتحالفة معها، وقاعدة الصقر الأمريكية في جنوب بغداد حيث أنجزت القوات الأمريكية بناء هذه القاعدة في أيلول 2003 في موقع (الشركة العامة للسيارات) بمبلغ (800 مليون) دولار، وقد تم استلام القاعدة من قبل الفرقة الأولى المدرعة في 23 كانون الثاني 2004، تم تشييد هذا المعسكر فوق حقل بترول سوبر عملاق (حسب تسمية آل سي أي أيه) ذو احتياطي 5 مليار برميل نفط[1].

فضلاً عن قاعدة الأسد الجوية غرب العراق، وقاعدة كروبر (مطار بغداد الدولي) وقاعدة الناصرية (الإمام علي) سابقاً وقاعدة التاجي شمال شرق بغداد، وقاعدة بلد شمال بغداد، وعدد من القواعد الأخرى بوكا في البصرة وأخرى في أربيل والسليمانية، وعدد من المعسكرات والقواعد الصغيرة المنتشرة في كافة أنحاء العراق، كما وتنتشر منظومة الدعم اللوجستي وشركات الخدمات العسكرية الخاصة (الشركات الأمنية) ويبلغ تعدادهم 200 ألف شخص في العراق[2].

توصل الطرفان العراقي والأمريكي إلى اتفاقية أطلق عليها "اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه" جاءت الاتفاقية بثلاثين

(❖) خارطة رقم (7) القواعد الجوية التي تمركزت فيها القوات الأمريكية.

(1) تقرير التوازن العسكري (2005 -2006)، ص1.

(2) المصدر نفسه، ص ص1 -2.

obeikandl.com

مادة، فضلاً عن الديباجة، تم توقيعها في بغداد في 17 تشرين الثاني 2008، دخل الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 2009، وقد ورد في المادة الرابعة والعشرين الفقرة (1) على جميع القوات الأمريكية الانسحاب من جميع أراضي ومياه وأجواء العراق في موعد أقصاه 31 كانون الأول 2011، وفي الفقرة (2) من المادة ذاتها على قوات الولايات المتحدة الانسحاب من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد أقصاه 30 حزيران 2009، وبموجب هذه الاتفاقية تم إعادة انتشار (130) ألف جندي أمريكي في قواعد على امتداد العراق على أن يكمل الانسحاب بشكل كامل في نهاية عام 2011[1].

وبذلك نلاحظ أن الحرب على العراق قد أحدثت تدميراً للبنى التحتية للبلاد، وأدت إلى إلغاء المؤسسات المختلفة وحل الجيش العراقي ونهب خيرات البلاد، وتدمير وسرقة متاحفه لطمس تاريخه وحضارته، وكان هدفه الأساس هو السيطرة على نفط العراق وتأمين حماية وأمن (إسرائيل) والسيطرة على منطقة الخليج العربي ومنع إيران من القيام بواجب القوة الإقليمية وعدم امتلاكها للسلاح النووي.

إلا أن إيران مندفعة بقوة لامتلاك سلاح ردع يجعلها في مأمن من التعرض لتجربة القصف المدمر التي مر بها العراق، هذا السلاح الرادع المتمثل في القوة النووية هو الذي سيحفز الولايات المتحدة الأمريكية بصورة متزايدة لقبول إيران كقوة إقليمية تنسق معها مصالح المنطقة حسب الرؤية الإيرانية. فضلاً عن أن الوجود الأمريكي في العراق هو محدد أساسي وإستراتيجي يقف أمام توجهات صناع القرار الإيراني لتنفيذ إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(1) أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص ص229 -230.

obeikandl.com

المبحث الثاني

دور الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين

إن العديد من الدول الأوروبية غير مقتنعة بالسياسة الأمريكية تجاه إيران وترى في إيران الساحة التي يمكن من خلالها لعب دور سياسي واقتصادي ضمن نطاق الوطن العربي ووسط آسيا، وهي البديل المتاح لأوروبا بعد احتلال العراق عام 2003، إذ يمكن التعامل معها، على الرغم من أنها لا تمثل ذروة التطلع الأوروبي، فالسوق الإيرانية بحاجة إلى صناعات وبضائع أوروبية، ومن جانب آخر فإن إيران تلبي جزءاً كبيراً من احتياجات أوروبا النفطية التي لا يسدها إلا نفط وأسواق الخليج العربي[1].

وتعد كل من روسيا الاتحادية والصين من أبرز القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في قارة آسيا وتبرز أهمية هاتين الدولتين في ضوء طبيعة العلاقات التي ربطت كل منهما مع إيران، فروسيا الاتحادية ارتبطت تاريخياً بعلاقات وتعاون وثيقين مع إيران كان فيهما الجوار الجغرافي عاملاً مهماً أيضاً كون روسيا من الدول الكبرى ومصدر مهم لإيران في مجال التسلح، وتقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة كلها عوامل مهمة في طبيعة التوجه الإيراني نحو روسيا، أما الصين فقد ارتبطت بعلاقات كان الطابع الاقتصادي هو السمة الأبرز لها، خصوصاً في مجال الصناعة النفطية واستثمار حقول الغاز إلى جانب ما تقدمه الصين من معدات وأسلحة يجعل منها دولة مهمة في سياسة إيران الخارجية[2].

على ضوء ما تقدم سيتم تناول دور كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين حيال إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(1) الراوي، المصدر السابق، ص ص216 -218.

(2) المصدر نفسه، ص112.

obeikandl.com

أولاً: الاتحاد الأوروبي(*)

الاتحاد الأوروبي هو اتحاد يعكس الدوران الغربي لمركزية الجغرافيا السياسية، فهو يكّون أفضل الأشكال المتطورة للحكم بين الدول -إذ يضم دولاً تشبه في توحدها الاندماج الاقتصادي بين الشركات أكثر مما تشبه الاندماج السياسي، وتحظى بمكاسب صافية في التجارة في كل المناطق بدءاً من المغرب العربي وحتى القوقاز، وقد حلت قوانين الاتحاد الأوروبي محل معظم القوانين الوطنية لدول الاتحاد، كما أن معظم التجارة الأوروبية تتم داخل الاتحاد الأوروبي[1].

ظهر الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني 1993 مشكلاً من 12 دولة تجمعها السوق الأوروبية المشتركة سابقاً، وكان ظهوره علامة صحوة ثقافية أوروبية تعمل من أجل استعادة دور أوروبا العالمي كقوة إشعاع ثقافي وإنساني، وتطمح هذه الدول إلى أن يكون لهذا الاتحاد شكل فدرالي سياسي واقتصادي وعسكري[2].

تستند فرصة الاتحاد الأوروبي للعب دور مميز في المنطقة إلى كونه من أكبر الشركاء التجاريين لدول الخليج العربي، بالإضافة إلى الإرث التاريخي المتمثل في الخمسمائة عام التي قضتها القوى الأوروبية على ضفاف الخليج منذ قدوم

(*) الاتحاد الأوروبي: هو اتحاد يضم 27 دولة أوروبية، تأسس بناءاً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي، ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تضل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدى لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي، حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوقاً موحدة ذات عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 17 دولة من أصل 27 من الدول الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة، وقد احتفل في آذار 2007 بمرور خمسين عاماً على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما في 15 آذار 1957، للتفاصيل ينظر: ويكبيديا الموسوعة الحرة، "الاتحاد الأوروبي" في 8 شباط 2011، ص ص2 -3، على الموقع الإلكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki/

كذلك ينظر: زهلول، "الاتحاد الأوروبي" الموسوعة العالمية المجانية، في 8 كانون الأول 2006، ص ص1 -4 على الموقع الإلكتروني: http://www.zuhlool.org/wiki/%D8%A7%D9%

(1) باراج خانا، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: دار الترجمة، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009) ص21.

(2) العجمي، أمن الخليج العربي، ص599.

البرتغاليين حتى خروج البريطانيين، وكذلك قربه من النفط العربي، وقيمة هذا الاتحاد هو أنه سيكون لنشاطه السياسي والعسكري في الساحة العالمية دور كبير في أمن الخليج العربي، لكن الجانب الاقتصادي يكتنفه الكثير من الصعاب لأن درجة مكاسب دول الخليج العربي من هذا الاقتراب الأوروبي تحكمها قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تقليل فارق ميزان التعامل التجاري لصالحها[1].

يمتلك الاتحاد الأوروبي قوة بشرية قوامها (400) مليون نسمة، كما تتميز هذه المنطقة بوفرة وتنوع إنتاجها الزراعي، وبقدراتها الصناعية الهائلة التي وضعتها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتتضح ضخامة هذه الكتلة وأهميتها أيضاً من موقعها الجغرافي وامتدادها الواسع، إذ تمتد حدود الاتحاد الأوروبي من سواحل البرتغال غرباً حتى الحدود المشتركة بين روسيا وأوكرانيا شرقاً من جهة، ودول البلطيق وبولندا من جهة أخرى، وتمتد حدوده الجنوبية من سواحل جزيرتي قبرص ومالطا حتى الدائرة القطبية التي تشق شمال اسكندنافيا[2].

يتضح مما تقدم أن الاتحاد الأوروبي هو اتحاد دولي، يمتاز بنظام سياسي حديث في العالم، وله نشاطات تجارية واقتصادية وسياسية. فضلاً عن دوره المتميز في المشرق العربي والجوار الجغرافي، كونه من أكبر الشركاء التجاريين وإن المقومات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي (كالقوة البشرية والقدرات الزراعية والصناعية) جعلت منه قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤهله للاضطلاع بدور سياسي وأمني متزايد في أوروبا وفي المشرق العربي والجوار الجغرافي.

---

(1) المصدر نفسه، ص604.

(2) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2002) ص52.

obeikandl.com

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي:

من الصعب الحديث عن وجود سياسة أوروبية تجاه الخليج العربي، لكن يمكن الحديث عن سياسات أوروبية وتصورات أمنية أوروبية، فإن مشاركة أغلب أعضاء الاتحاد الأوروبي في حلف شمال الأطلسي جعلت السياسة الأمنية مسؤولية رئيسية للحلف، وهذا ما جعل التوجهات والسياسات الأمنية الأمريكية طاغية على السياسات الغربية إزاء أغلب الصراعات والأزمات الإقليمية، ولا تستطيع دول الاتحاد الأوروبي أن تزعم أنها ممثلة في تطورات إقليم الخليج العربي عن طريق عضويتها في حلف شمال الأطلسي لسبب رئيسي هو أن إقليم الخليج يقع خارج نطاق المنطقة التي تغطيها اتفاقية الحلف، لذلك فإن الإسهامات الأوروبية في الأوضاع والأحداث تتم بشكل فردي من جانب حكومات أوروبية، وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا[1].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الدور الأوروبي في الخليج العربي وتحجيمه، واستطاعت الدول الأوروبية هي الأخرى في بعض المناسبات أن ترفض التورط في السياسات الأمريكية في الخليج العربي، فعندما ارتفعت حدة التهديدات الأمريكية لدول الخليج العربي عقب قرار حظر النفط عام 1973 عن الولايات المتحدة وهولندا وامتلاك الدول المنتجة للنفط زمام الأسعار، وصلت تلك التهديدات حد التلويح بالتدخل العسكري المباشر بحجة إنقاذ المصالح النفطية الغربية المهددة، أبدت معظم الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي قلقها المتزايد من تلك التلميحات الأمريكية، وعبّرت عن رغبتها لفكرة التفاهم المشترك كأساس للخروج من الأزمة[2]، ولكن ذلك لم يمنع من قيام تعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في بعض القضايا والتهديدات التي

---

(1) أدوارد مورتيمور، "سياسة الدول الأوروبية العشر في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية" الموسومة: الخليج العربي والعالم الخارجي: ورقة قدمت إلى أعمال الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي للفترة من 4/29 -1987/5/1، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1987، ص ص89 -90.

(2) محمود علي الداؤود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1980) ص236.

obeikandl.com

واجهت منطقة الخليج العربي إذ تعاونت بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة في حشد قوة مراقبة بحرية بقرب مداخل مضيق هرمز من ناحية المحيط الهندي، وزادت كثافة الوجود العسكري البريطاني والفرنسي مع تطورات الحرب العراقية الإيرانية، وقامت بدور مباشر في حماية ناقلات النفط الكويتية من عام 1987 بمشاركة البحرية الأمريكية والسوفييتية، لكن هذا الدور كان يخضع للتقدير الفردي من جانب الدول الأوروبية ولم يصبح موضوعاً لسياسة أوروبية موحدة، حيث موضوعات الأمن والدفاع تقع خارج نطاق اتفاقية الاتحاد الأوروبي[1].

أسست اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي وقعت في مقر اللجنة الأوروبية في بروكسل في 15 حزيران 1988 لعلاقات تعاون شامل في قطاعات الصناعة والزراعة والصيد والتجارة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والاستثمار والإعلام[2].

إن إعطاء العامل الاقتصادي دوراً مهماً، جعل من قضية أمن الخليج العربي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، قضية ثانوية بالنسبة لأمنها، بالمقارنة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فالرؤية الأوروبية تؤكد أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية كل دولة من دوله بما يحقق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، في حين أن الرؤية الأمريكية تجعل من هذه المسألة في مقدمة أولوياتها[3].

وقد أكدت دول الاتحاد الأوروبي على عدة نقاط مهمة في رؤيتها للبعد الأمني لمنطقة الخليج العربي وهي[4]:

1. أهمية احترام الحدود الدولية القائمة بين دوله.
2. التأكيد على أهمية الحد من التسلح في المنطقة.

---

(1) مورتيمور، المصدر السابق، ص ص86 -88.

(2) بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995) ص ص140 -144.

(3) إبراهيم خلف العبيدي، "تأثير الوجود الأجنبي على أمن الخليج العربي" دراسات سياسية، العدد/11، بغداد، بيت الحكمة، 2003، ص112.

(4) الراوي، المصدر السابق، ص215.

obeikandl.com

3. أهمية تعميق أواصر التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول المنطقة.

وأدى وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 إلى إحداث الكثير من المتغيرات الإقليمية والدولية، وأصبحت مسألة تحقيق الاستقرار واستنباط الوسائل الجديدة للوصول إليه من أهم القضايا التي استحوذت على اهتمامات جميع الأطراف الدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبسبب تلك الأحداث مرت العلاقات السعودية الأمريكية بصعوبات كبيرة، ودفعت تلك الأوضاع بالدول الخليجية نحو السعي إلى تنشيط العلاقة مع الجانب الأوروبي، وأسهمت أيضاً في زيادة مستوى الإدراك والشعور لدى المفوضية الأوروبية بأهمية وقيمة العلاقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

تدخل مسألة المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أيضاً كعنصر مهم وحساس ضمن إطار العوامل التي تشجع الاتحاد الأوروبي على تعزيز وتقوية علاقاته مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتخوف الكثير من الدوائر الأوروبية من أن تؤدي المخططات الأمريكية الهادفة إلى إعادة صياغة وتشكيل الأوضاع السياسية في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي إلى تهميش الدور الأوروبي في المنطقة وبالتالي الإضرار بالمصالح الأوروبية[2].

شهد عام 2003 تطورات مهمة في مسيرة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى ملء الفراغ الذي سببته الخلافات التي نشبت بينها حول الحرب العدوانية على العراق، عن طريق إتباع سياسات توافقية حول بعض القضايا الإقليمية والدولية، وجاء استئناف جهود الحوار مع إيران والإصرار على تطبيق خطة خارطة الطريق لتحقيق السلام في فلسطين، والاتفاق على أهمية دور الأمم المتحدة والتعاون الإقليمي، ضمن سياسات

(1) جاكو لوتشياني، المصدر السابق، ص338.

(2) جاكو لوتشياني، المصدر السابق، ص340.

obeikandl.com

النهج التوافقي التي اتبعتها دول الاتحاد الأوروبي التي تتفق مع سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

ترتبط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول الاتحاد الأوروبي بشراكة تجارية وثيقة، وقد انطلقت مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الطرفين عام 2004 إذ ناقشت هذه المفاوضات مسألة دخول البضائع والخدمات إلى أسواق الطرفين، ويشهد التبادل التجاري بينهما نمواً مطرداً تجاوز خلال عام 2007 حاجز الـ104 مليار دولار[2].

بلغ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الاتحاد الأوروبي في عام 2003 نحو 57,2 مليار دولار، بينما سجل في عام 2007 نحو 132,48 مليار دولار منها 93,6 مليار دولار واردات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل نحو 38,8 مليار دولار صادرات وبعجز 54,9 مليار دولار لصالح الاتحاد الأوروبي، ورغم مرور 20 عاماً على بداية المفاوضات بين الطرفين (منذ العام 1989) لإنشاء منطقة التجارة الحرة بينهما، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لازالت تضع المعوقات أمام إبرام هذه الاتفاقية رغم أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفقت على إنشاء اتحاد جمركي، وحددت التعريفة الجمركية الموحدة وهي 5٪ وبدأ تطبيق ذلك اعتباراً من العام 2005، وهو ما كان يطالب به الاتحاد الأوروبي كشرط لإبرام اتفاقية التجارة الحرة بين المنطقتين[3].

كان بيان نشرته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في وقت سابق على موقعها بالإنترنت أكدت فيه أن "مفاوضات التجارة الحرة معلقة وتجري من حين لآخر مشاورات، لا مفاوضات على هامش لقاءات بين الجانبين" ونقل البيان

---

(1) المصدر نفسه، ص339.

(2) عبدالله باعبود، العلاقات الخليجية -الأوروبية: الآفاق والتحديات، في: الخليج في عام (2008 -2009)، ص155.

(3) محمود الحضري، "دول الخليج أوفت بالتزاماتها مع أوروبا في مفاوضات التجارة الحرة"، منتدى الإمارات الاقتصادي، مكتبة الأخبار -أخبار الاقتصاد الخليجي -أمانة التعاون، في 2 كانون الثاني 2009، ص ص1 - 2، على الموقع الإلكتروني:

http://www.uaeec.com/news-action-show-id-15822.htm

obeikandi.com

نفسه عن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية قوله "هناك قضايا عالقة ليست لها علاقة بالتجارة الحرة ويجب معالجتها في أطر ذات صلة بها، وإذا قبل الأوروبيون برؤيتنا في هذا الشأن، التي عبرنا عنها جماعياً فإننا مستعدون لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة"، والاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وسويسرا[1].

لا ريب في أن الحوار السياسي يمثل المحور الذي ترتكز عليه العلاقات الأوروبية - الخليجية، وعلى الرغم من أن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين لم تدعُ صراحةً إلى إجراء مفاوضات حول اتخاذ مواقف سياسية مشتركة إلا أن الطرفين قد أكدا في صدر الاتفاقية على وجود إرادة سياسية لإقامة هيكل جديد للحوار الفاعل وتوسيع قاعدة التعاون بين المنظمتين الدوليتين، وعمد الجانبان إلى عقد اجتماعات سنوية للمجلس المشترك على مستوى الوزراء، واجتماعات سنوية كذلك على مستوى المديرين الإقليميين، واجتماعات ثلاثية على هامش اجتماعات الأمم المتحدة[2].

بالنسبة إلى موقف الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران فقد حث الطرفان إيران على الامتثال الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجدد المجلس المشترك دعوة إيران إلى العمل على إعادة الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، وعبرا عن دعمهما للجهود الدولية، بما فيها التي تبذل من قبل الصين، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة بدعم من الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي

---

(1) عبد الله مصطفى، "الخليج الأكثر استعداداً للتعاون والاستفادة من الاقتصاد الأوروبي" صحيفة الشرق الأوسط، العدد/11664 في 4 تشرين الثاني 2010، ص ص2 -3 على الموقع الإلكتروني:
http://www.aawsat.com/details-asp?section=68article

(2) باعبود، المصدر السابق، ص161.

obeikandl.com

(كاثرين أشتون) من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة من خلال التفاوض، وأعرب الجانبان عن قلقهما إزاء عدم إحراز تقدم لتسوية الخلاف بين دولة الإمارات العربية وإيران حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى -طنب الصغرى -أبو موسى) وأكدا دعمهما لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً للشرعية الدولية سواءً من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف أم بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[1].

يتضح مما تقدم أن إعطاء العامل الاقتصادي دوراً مهماً من قبل دول الاتحاد الأوروبي في علاقتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جعل من قضية أمن الخليج العربي قضية ثانوية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وهي تؤكد على أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دوله، وأن التطورات المهمة التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد عام 2003 ومنها الاحتلال الأمريكي للعراق أكدت على أن دول الاتحاد الأوروبي تسعى لأن تتبع سياسات النهج التوافقي لولا الضغوط الأمريكية عليها، وهي تتفق مع سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتفق الطرفان على ضرورة حل المشاكل السياسية العالقة في منطقة الخليج العربي بالطرق السلمية وفقاً للشرعية الدولية.

هنالك مجالات واسعة للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب التعاون السياسي والاقتصادي للارتقاء بمستوى العلاقات الثقافية والتفاعل بين الشعوب من خلال وسائل الإعلام والتدريب والتعليم في كافة المجالات والنهوض بمسيرة الإصلاح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمكن أن يؤدي الطرفان دوراً حيوياً في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، مثل قضايا فلسطين، ولبنان، والعراق، وأفغانستان، واليمن، وباكستان.

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "البيان المشترك للدورة العشرين للاجتماع الوزاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي"، لكسمبورغ، في 14 حزيران 2010، ص4 على الموقع الإلكتروني: http://gcc-sg.org/index.php?action=sec-showID=298

obeikandl.com

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه إيران:

بعد وصول الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى دفة الحكم عام 1997، حرص الاتحاد الأوروبي على استئناف علاقاته بإيران والدخول في ما عرف بالحوار الشامل عام 1998 الذي كان يهدف إلى تعزيز وتقوية شوكة الحركة الإصلاحية داخل إيران، وركز الحوار على قضايا مختلفة، مثل التجارة والاستثمار والطاقة ومكافحة المخدرات واللاجئين والإرهاب وحقوق الإنسان وخطر انتشار الأسلحة النووية إلى جانب القضايا والمسائل ذات الطابع الإقليمي، وتم تأليف جماعات عمل مشتركة لمناقشة هذه القضايا، ومنذ عام 2002 اهتمت المفوضية الأوروبية بتوجيه وإدارة المحادثات من أجل توقيع اتفاقية التجارة والتعاون مع إيران وتزامنت هذه المحادثات مع المفاوضات التي كانت تقودها رئاسة الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى اتفاقية لدعم الحوار السياسي بين الطرفين[1].

فتحت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 باب التغيير الجذري في العلاقة مع الغرب، إذ بدت إيران مستعدة للغاية للتعاون مع الولايات المتحدة في عملياتها في أفغانستان الهادفة للقضاء على طالبان والقاعدة، لولا أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي أعلن في خطابه في كانون الثاني 2002 إدراج إيران والعراق وكوريا الشمالية ضمن "محور الشر" متهماً البلدان الثلاثة بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وداعياً لعزلها والعمل على تغيير أنظمة الحكم فيها، وبهذا تم تفويت فرصة الإمساك بسياسة الانفتاح التي أعلنها الرئيس الإيراني حينذاك محمد خاتمي، واستمرت السياسة الإعلامية بين الطرفين طوال فترتي رئاسة بوش الابن وحتى وصول باراك أوباما إلى السلطة[2].

يبدو أن ما ترمي إليه الإدارة الأمريكية من إطلاقها لهذه التعابير أو المفاهيم من مارقة ومرتدة وشريرة، هو عزل الدول التي تتهمها عن محيطها الإقليمي والدولي،

---

(1) باعبود، المصدر السابق، ص 153.

(2) باولو بوتا، "السياسة الأوروبية تجاه إيران..فرص التغيير نحو الأفضل"، ترجمة: محمد فال ولد المجتبى، مركز الجزيرة للدراسات، العلاقات الدولية، في 2 حزيران 2009، ص2. على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/332AB4F9-4cc3.

obeikandl.com

فتصبح فاقدة للشرعية الدستورية وللدعم الدولي معاً، الأمر الذي يسهل اجتياحها بسهولة كبيرة، ولكن لا يتفق ونص (المادة2) (الفقرة4) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر إسقاط الأنظمة السياسية أو التدخل في شؤونها الداخلية[1].

ويدخل الرفض الأوروبي لمفاهيم "محور الشر" أو "الدول المارقة" في إطار الخلاف الأوروبي -الأمريكي بصدد سياسة مكافحة الإرهاب، إذ تعتقد واشنطن أن مكافحة القوى الإرهابية في العالم تتطلب التصدي للدول التي تؤدي أو تساعد هذه القوى، ولكن بالتدقيق في القائمة التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها شريرة، نلاحظ أن جميع هذه الدول لم تمارس عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة، بل أن معظم المتورطين في تفجيرات 11 أيلول/ سبتمبر جاؤوا من دول أنظمتها السياسية تعد من الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، الأمر الذي جعل عملية استهداف الدول المارقة تبدو لأهداف سياسية[2]، وهذه من وجهة نظر إيران، إذ لم تثبت لحد الآن الجهة التي قامت بالتفجيرات، ولإيران اليد الطولى فيها.

كان الهدف الأساسي للإدارة الأمريكية هو بناء قوة عسكرية أمريكية، وتحقيق إجماع إستراتيجي يجمع بين كل النظم العربية الخاضعة للسياسة الأمريكية في مواجهة القوى التي تعمل ضد المصالح الأمريكية وتراعي مصالح شعوبها، أما الأوروبيون فكانوا يربطون بين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وبين أمن الخليج العربي ويدركون بقوة مدى ما لهذا الصراع من وضع محوري ومركزي في المنطقة، لذلك لم يكن الاتفاق تاماً بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول أولويات قضايا المنطقة نظراً إلى الاختلاف بين الطرفين في إدراك العلاقة بين هذه المشاكل وبين الصراع العربي الإسرائيلي[3].

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية -الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007) ص294.

(2) حسن الحاج علي أحمد، "حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي"، مجلة المستقبل العربي، العدد/276، السنة/24، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 2002، ص20.

(3) نادية محمود محمد مصطفى، "أوروبا والوطن العربي" سلسلة الثقافة القومية (8)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، كانون الثاني 1986، ص ص314 -315.

obeikandl.com

لقد أسهمت أحداث ما بعد حرب الخليج الثانية 1991 وبشكل واضح في تفعيل أهمية العامل الإيراني في سياسة العديد من الدول الأوروبية بوصفه البديل العملي لتراجع الدور العراقي، وخصوصاً في مجال توفير النفط والمبادلات السلعية، وقد برز الاستعداد الإيراني واضحاً للتعاون مع الأوروبيين في مختلف المجالات، فالسوق الإيرانية كانت بحاجة إلى الصناعات والبضائع الأوروبية وبقية المجالات الأخرى، من أجل ذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي ودوله يرى في إيران ساحة مهمة للتحرك السياسي والاقتصادي والأمني، وإحدى المناطق المهمة في آسيا التي توفر حيزاً مهماً للتعامل معها في ضوء ضعف التواجد الأمريكي إن لم تقل انعدامه في الساحة الإيرانية، فالعامل الاقتصادي ولاسيما النفط والأسواق يعد عاملاً مهماً في تبني سلوك سياسي خارجي أوروبي غير متشدد نحو إيران[1].

ظهر خلاف بين إيران والاتحاد الأوروبي عام 2003 بسبب البرنامج النووي الإيراني وبعدها عكف الاتحاد الأوروبي على إجراء مفاوضات من خلال الثلاثية (الترويكا) الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) مع إيران والحرص على عدم الوصول إلى نقطة اللاعودة بين إيران والولايات المتحدة حول برنامجها النووي والطموحات الإيرانية في المنطقة، ونتيجة لتأزم العلاقات بين الجانبين، خيمت أجواء من الشك والريبة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإيران عقب انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران وسط احتمالات تصاعد الأزمة السياسية حول ملفها النووي على الرغم من الحوافز التي عرضت عليها، ولم تترك إيران للاتحاد الأوروبي خياراً سوى فرض عقوبات إضافية عليها إلى جانب العقوبات المفروضة عليها من جانب الأمم المتحدة[2].

يتضح مما تقدم أن العلاقات الإيرانية الأوروبية قد مرت عبر العقود الثلاثة الماضية بحالات من التقارب والتباعد، بالتزامن مع تحولات السياسة الخارجية للولايات

---

(1) سهيلة عبد الأنيس، العلاقات الإيرانية الأوروبية -دراسة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على الطرفين (1990 -2004)، رسالة ماجستير (بغداد، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004) ص ص9 -10.

(2) باعبود، المصدر السابق، ص153.

obeikandl.com

المتحدة تجاه إيران، وذلك بسبب تأثيرات الرؤية السياسية الأمريكية على السياسة الأوروبية. ورغم محاولة إيران التقارب مع السياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وذلك لغرض القيام بإعمار ما دمرته الحرب، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان رئيسها جورج بوش الابن، وصفت إيران بأنها ضمن "محور الشر" نتيجة مواقفها من النزاع العربي الإسرائيلي، إذ ترغب إيران في كسب ود الشعب العربي بالظهور أمامها كمدافع عن الحق العربي في فلسطين، كذلك البرنامج النووي الإيراني الذي تصر إيران على إنجازه وأنه غير مخصص للأغراض العسكرية بل للأغراض السلمية. ولما كانت دول الاتحاد الأوروبي ترغب أن تكون كتلة سياسية ذات ثقل واضح في المنطقة، كانت تعمل دائماً بمعزل عن السياسة الأمريكية رغم تظاهرها بأنها تعمل على وفق السياسات التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية. إزاء هذا التوجه فقد بنت دول الاتحاد الأوروبي علاقات جيدة مع إيران، إلا أن إصرار إيران على إكمال إنجاز البرنامج النووي الخاص بها جعل هذه الدول تقف بوجه هذا الإصرار الإيراني كمحدد لما تصبوا إليه إيران.

موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني:

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إلزام إيران بوقف أنشطتها النووية بتقديم حوافز اقتصادية وعروضاً بالحصول على الكهرباء، لكن ثبت عدم نجاح الجهود المبذولة من قبل المفاوضين الأوروبيين ولم يتبقّ أمامهم سوى بدائل محدودة لإقناع إيران بوقف العمل في الأنشطة النووية الحساسة، ويقول دبلوماسيون في الاتحاد الأوروبي في أحاديث غير رسمية أن استئناف إيران للأنشطة النووية الحساسة لن يؤدي إلا إلى إنهاء محادثاتها مع الثلاثي الأوروبي الذي يضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا التي كانت تسعى لمنع إيران من إنتاج قنبلة نووية[1].

(1) علاي، المصدر السابق، ص314.

obeikandl.com

وابتداءً من عام 2003 أصبحت المواضيع الرئيسية على الأجندة الإيرانية الأوروبية هي الانشغال بالبرنامج النووي الإيراني، والخطاب العدائي ضد (إسرائيل) من قبل إيران، كما أبدت أوروبا اهتمامها بوضع حقوق الإنسان في إيران (عقوبة الإعدام، حرية التعبير، الأحكام ضد المثليين) لكن دون أن تترجم هذه المواضيع إلى سياسات محددة، وتنظر إيران إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره فاعلاً يقر مبادئ واجبة الإتباع، وتدرك أيضاً أن الاتحاد الأوروبي يترك مناطق رمادية عند الشروع في تطبيق مبادئه، بسبب تفاوت قدرات ومصالح أعضائه، ففي الوقت الذي تفرض مؤسسات الاتحاد في بروكسل عقوبات اقتصادية على إيران، تباشر الدول الأعضاء تطوير علاقات تجارية مربحة معها[1].

لذلك تجد إيران صعوبة في فهم تصلب أوروبا إزاء طهران، كما لا تفهم لماذا يشكل البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق لأوروبا بينما لا تهتم بالبرنامج النووي لباكستان أو (إسرائيل) وترغب أوروبا أن تكون طرفاً فاعلاً في النظام الدولي إلا أنها تنتظر إرشادات واشنطن لتبين لها الطريق الذي ينبغي السير فيه، ومع أن العلاقة بين البلدان الأوروبية وطهران لا تنطوي على تاريخ من سوء التفاهم كما هو الحال في العلاقة مع واشنطن، فإن التردد الأوروبي في رسم سياسة شاملة يبدد هذه الميزة الإيجابية[2].

حاول الاتحاد الأوروبي بشكل عام أن يبقى خارج ما يمكن أن نطلق عليه المسائل العسكرية الصعبة للأمن في العالم الخارجي، إلا أن الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في عام 2003 حذّرت من الإرهاب القادر على استخدام أسلحة الدمار الشامل، ورأت فيه الخطر الأكبر على الاتحاد الأوروبي، وأضاف نص الإستراتيجية: "إن على كل دول الاتحاد ومؤسسات الاتحاد الأوروبي مسؤولية جماعية لمنع هذه المخاطر عن طريق المساهمة الإيجابية في مكافحة الانتشار"[3].

---

(1) بوتا، المصدر السابق، ص2.

(2) المصدر نفسه، ص ص2 -3.

(3) أليسون ج.كي.بيلز، "الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي: حالة اختبار إيران"، مجلة المستقبل العربي، العدد/328، السنة/29، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 2006، ص ص23 -26.

obeikandl.com

كان تدخل أوروبا الدبلوماسي المباشر مع إيران في يوم 21 تشرين الأول 2003 إذ أعلن وزراء خارجية البلدان الثلاث(*) (بريطانيا -فرنسا -ألمانيا)[1]. في طهران أنهم اتفقوا مع إيران على أن تتبنى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الذي يفرض درجة أعلى من الضمانات ومن الشفافية على المحطات النووية الإيرانية) وأنها ستوقف تخصيب اليورانيوم، بعدها زار خافيير سولانا(*) طهران وأعلنت بروكسل بوضوح أن الإبرام النهائي لاتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وإيران سيكون الآن وسيكون مشروطاً بحل مسألة الانتشار النووي، على الرغم من قلق الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في إيران ظلت أيضاً جزءاً من الصفقة إلى حدٍ كبير[2].

أثار انتخاب محمود أحمدي نجاد في 2 آب 2005 عدداً من المخاوف في المجتمع الدولي بسبب تصلب الرئيس الجديد حول الملف النووي، وبسلسلة تصريحات أعرب فيها عن رغبته بتدمير دولة (إسرائيل)، هذا الأمر قاد إلى انحطاط شديد جداً لصورة إيران في البلدان الغربية، عندها بدأ الأوروبيون ينضمون إلى الموقف الأمريكي القائل باستحالة التفاوض مع هذا النظام، حتى بات شائعاً القول على ضفتي الأطلسي أن إيران أصبحت الخطر "رقم واحد" في الوطن العربي والجوار الجغرافي[3].

بعد عدة فصول من المباحثات نقل الملف النووي الإيراني في 8 آذار 2006 إلى مجلس الأمن الدولي[4]. في أيار 2007، قدم لإيران اقتراح لوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، مقابل التعاون معها على الصعيد النووي المدني وفي المجال الاقتصادي، وكان أحد العناصر الهامة في هذه المساعي هو أن الأوروبيين أصبحوا

(*) "جاك سترو -دومينيك دوفيليبان -يوشكا فيشر".

(1) علاي، المصدر السابق، ص314.

(*) الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة.

(2) بيلز، المصدر السابق، ص28.

(3) كوفيل، المصدر السابق، ص ص392 -395.

(4) تشوبين، المصدر السابق، ص21.

obeikandl.com

شديدي الحذر تجاه إيران وبدوا مناصرين لعقوبات في حال عدم تعاون طهران، نجم هذا الحذر من تصلب إيران بخصوص الملف النووي وكذلك من تغيّر موقف المفاوضين الأوروبيين إثر انتخاب محمود أحمدي نجاد لرئاسة الجمهورية[1].

كان تصميم إيران على امتلاك كل المسار التكنولوجي والقيام بتصنيعها الذاتي للوقود (اليورانيوم المخصب) الضروري لتشغيل المفاعلات النووية، إلا أن الوقود المنتج لا يمكن استعماله في مفاعل بوشهر الذي يعمل على واردات الوقود الروسي، إذ جعل التصور السائد في أوروبا بأنه يستخدم لغايات عسكرية[2].

كان تدخل الاتحاد الأوروبي، أواخر عام 2003، في هذا الملف ناتجاً عن الرغبة في تقديم بديل من (المنهج القوي" الذي تنادي به الولايات المتحدة، فالأوروبيون الذين بدؤوا حواراً صعباً مع إيران، كانوا يرون أنهم قادرين على الحصول على نتائج بالحوار، لقد ذهب بعضهم إلى حد التنديد بعدم فعالية السياسة الأوروبية، التي لم تسفر ربما إلا عن إعطاء مهلة إضافية لإيران لمواصلة برنامجها النووي[3].

إن هذا التصلب من قبل الجانب الإيراني أدى إلى خلق تقارب إستراتيجي بين الولايات المتحدة وأوروبا، لكن بالرغم من هذا التقارب، هناك اختلافات واضحة بين الطرفين حول الأهداف؛ فالأوروبيون يرغبون فقط في تخلي إيران عن طموحاتها النووية العسكرية، وهم مستعدون لتبادل أو لتطبيع العلاقات مع طهران[4] في حين ترى الولايات المتحدة أن تراجع إيران عن برنامجها النووي العسكري يعني فقط أن الهجوم عليها ليس أمراً مستعجلاً، كما جاء في تصريح للبيت الأبيض بعد صدور تقرير الاستخبارات الأمريكية بصدد النشاط النووي الإيراني[5].

---

(1) كوفيل، المصدر السابق، ص394.

(2) T.Delpech, "L' Iran, La bombe et La demission des nations, CERI/Autrement, Paris, 2006, p.p.16-17.

(3) I bid. pp.33-40.

(4) فاطمة غلمان، "النظام النووي والكيل بمكيالين" مجلة المستقبل العربي، العدد/357، السنة/31، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني 2008، ص110.

(5) "Rapport du renseignement sur 1'Irans 'invite dans 1e debat politique," Le monde, 4/12/2007.

obeikandi.com

مما تقدم يتضح أن إيران كانت ومازالت تصمم على امتلاك كل المسار التكنولوجي الخاص بتصنيعها الذاتي للوقود النووي (اليورانيوم المخصب) الضروري لتشغيل المفاعلات النووية الإيرانية، إلا أن الوقود المنتج لديها لا يمكن استعماله في مفاعل بوشهر الذي يعمل على توريدات روسية، بالتالي كان التصور أنه يستخدم لغايات عسكرية، وقد أدى تدخل الاتحاد الأوروبي على توقيع إيران البروتوكول الإضافي وامتثالها على وقف آني لنشاطاتها في تخصيب اليورانيوم.

بالمقابل تعهد الأوروبيون بتقديم مساعدات تقنية لتطوير الصناعة النووية الإيرانية لأغراض مدنية ومواصلة المفاوضات في إطار اتفاقية التجارة والتعاون مع إيران، ومن جراء التصلب الإيراني في المفاوضات واصلت الولايات المتحدة وأوروبا اتهام إيران بتصميمها على متابعة برنامج سري لصنع السلاح النووي، خصوصاً بعد انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران وتكاثر تصريحاته النارية تجاه (إسرائيل). لقد توصل الاتحاد الأوروبي إلى قناعة بأن محاولاته لم تتوصل إلى نتيجة إيجابية لإقناع الجانب الإيراني بالكف عن هذا الإصرار لإكمال تخصيب اليورانيوم داخل إيران، وبذلك أبدت تقاربها مع إستراتيجية الولايات المتحدة في فرض عقوبات إضافية على إيران. وأصبحت دول الاتحاد الأوروبي تشكل إحدى المحددات الرئيسية أمام تنفيذ إيران لإستراتيجيتها النووية التي ستغطي منطقة الخليج العربي والجوار الجغرافي عموماً. رغم أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في بذل مساعيه للوصول إلى حل معقول يرضي جميع الأطراف حفاظاً على مصالحه في إيران ومكانته بين دول العالم ككتلة أوروبية يحسب لها الحساب.

ثانياً: روسيا الاتحادية(*):

لاشك أن الروس فقدوا نصف العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينات من القرن الماضي، ومن ربح ذلك النصف هي الولايات المتحدة وحلفائها، وأصبحت روسيا (الاتحاد السوفييتي) من دولة تهيمن على نصف العالم إلى دولة تفتقد مواقعها ومكانتها في العالم، ونتيجة لتلك العوامل تراجعت قدراتها الاقتصادية حتى وصلت نسبة البطالة فيها في العام 2005 إلى 7,6٪ (5,6 ملايين نسمة) من مجموع السكان القادرين على العمل حسب إحصائية عام 2005[1].

ولعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، فقد انهار الاتحاد السوفييتي وتفككت مؤسساته أو على الأقل دخلت في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي وأصبح من المتعذر بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي[2].

لقد ذهبت أيام روسيا كقوة عظمى، فعلى الرغم من كونها أكبر دولة بترولية في العالم إلا أن اقتصادها لا يزال أصغر من اقتصاد فرنسا، وعلى الرغم من ثرائها، إلا أن سياساتها تؤكد عدم ديمومة هذه الثروة، فالاتحاد الأوروبي هو من يمنع

(*) الاتحاد الروسي: جمهورية نصف رئاسية تعتمد النظام الفدرالي، يعود تاريخ الاتحاد الروسي إلى تاريخ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في كانون الأول 1991، ومنذ حصولها على الاستقلال تعتبر الخلف القانوني للاتحاد السوفييتي على المسرح الدولي، ومع ذلك فقدت روسيا مكانتها كقوة عظمى في العالم، يتألف الاتحاد الروسي من 83 كيان فدرالي وتقدر مساحته، بـ 400و075و17كم2، أما عدد السكان حسب إحصاء عام 2002 فيبلغ 731و166و145 مليون نسمة. للتفاصيل ينظر: ويكيبديا الموسوعة الحرة، "الاتحاد الروسي" آخر تعديل شباط 2011، ص ص3 -9، على الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B17.D9%88%D8

(1) علاي، المصدر السابق، ص422.

(2) أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الاتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، 2000 - 2008"، مجلة المستقبل العربي، العدد/358، السنة/31، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول 2008" ص77.

obeikandi.com

روسيا اليوم من استخدام حق الفيتو ضد الغرب وهو القادر على أن يجعل روسيا تنضم إلى الغرب، وبذلك يكون قد أنقذها من نفسها[1].

وخلافاً للارتباطات البريطانية الممتدة مع منطقة الخليج العربي، فإن المصالح الروسية في المنطقة وبخاصة مع دول الخليج بصفتها دولاً منتجة للنفط أكثر حداثة، فالاتحاد السوفييتي السابق نفسه أيضاً دولة منتجة للنفط، فخلال الحرب الباردة ركز الاتحاد السوفييتي في سياسته الخارجية على الترويج للأيديولوجية الشيوعية، لذا فإنه لم يكن معنياً بمنطقة الخليج التي كان متعذراً عليه أن يتفاعل معها أيديولوجيا، أما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي فقد كان يتعين على روسيا أن تطور سياستها الخارجية انطلاقاً من مبادئ جديدة في جوهرها، كما كان عليها أيضاً أن تضمن أمنها السياسي والاقتصادي، لذا لم يكن في استطاعتها أن تُهمل أسواق الطاقة العالمية وأن تصرف النظر سياسياً عن الدول الرئيسية المصدرة للنفط[2].

قدم اختفاء الاتحاد السوفييتي ثلاث فرص كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بل كلنتون لكي يتابع جدول أعماله الهادف إلى تعزيز الأمن والتعاون العالميين إذ[3]:

أولاً: مكن من إطلاق مبادرات أمريكية روسية أكثر شمولاً للحد من سباق التسلح بين الدولتين.

ثانياً: وفر اختفاء ثنائي القطب إمكانية لنشوء نظام عالمي أوسع من الأمن المشترك، ويبدأ هذا النظام بوضع عقبات أشد فعالية أمام انتشار الأسلحة النووية لدى عدد متزايد من الدول.

---

(1) خانا، المصدر السابق، ص56.

(2) جمال سند السويدي وآخرون، المصالح الدولية في منطقة الخليج، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006) ص14.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت، دار الكتاب العربي، 2007) ص101.

obeikandl.com

ثالثاً: عنت نهاية انقسام أوروبا إمكانية نشوء أوروبا موسعة قابلة للبقاء ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً عبر المجموعة الأطلسية.

إن الدور الذي تؤديه روسيا الاتحادية هو امتداد لدور الاتحاد السوفييتي السابق ما يجعل من الصعب تخيل التوصل إلى حل في أي من الصراعات القائمة أو الكامنة في المنطقة من دون مشاركة روسيا أو مواجهة امتناعها عن تأدية دورها[1]. ولابد لروسيا الاتحادية من حماية مكانتها في مجلس الأمن الدولي من أجل المحافظة على نفوذها في العالم ومن دونه فإن هناك خطراً من أن تجدد روسيا الاتحادية نفسها في نهاية المطاف، خارج المشهد السياسي كله، وهو الخيار الذي ترفضه النخبة الروسية رفضاً قاطعاً[2].

موقف روسيا من الملف النووي الإيراني:

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، تربط روسيا الاتحادية بإيران علاقات جيدة، فإضافة إلى كونها المزود الرئيس للأسلحة لإيران منذ العام 1989، تعاونت روسيا مع إيران في كل من طاجكستان وأفغانستان ضد طالبان، وأرمينيا ضد أذربيجان وهي تعتبر إيران عامل استقرار هام في المنطقة، لأن إيران لم تشجع الأشكال الراديكالية من الإسلام أو تثير الاضطرابات في جنوب روسيا الشيشان، كما أن مشتريات إيران من الأسلحة الروسية بالعملة الصعبة تلاقي ترحيباً كبيراً في روسيا ما بعد المرحلة السوفييتية، وقد تعززت هذه العلاقة شبه الإستراتيجية بين الدولتين من خلال معارضتهما لتوسيع حلف الناتو شرقاً وقلقهما المشترك من النزعة الأحادية للولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001[3].

إن تاريخ التعاون الروسي الإيراني لبناء محطة للطاقة النووية معروف، إذ شهد مطلع التسعينات من القرن الماضي بداية عملية تفاوض مضنية بين الدولتين لإكمال

---

(1) علاي، المصدر السابق، ص423.

(2) السويدي وآخرون، المصالح الدولية في منطقة الخليج، ص17.

(3) تشوبين، المصدر السابق، ص173.

obeikandl.com

محطة الطاقة النووية في بوشهر، بموجب عقد تم توقيعه في كانون الثاني 1995 بين الطرفين[1]، إلا أن الولايات المتحدة وروسيا اتفقتا في نفس العام من خلال لجنة غور -تشيرنوميردين، على تقليص مبيعات الأسلحة إلى إيران إلا أن صفقة مفاعل بوشهر (قُدرت مبدئياً بأنها تساوي 800 مليون دولار) لم تتوقف ودُربّ التقنيون الإيرانيون في روسيا[2]. مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين (2000 -2008) إلى السلطة تغيرت إلى حدٍ ما علاقة روسيا بإيران، فتغيرت مبدئياً درجة الأهمية الإستراتيجية لإيران، وفي العام 2000 تخلت روسيا عن اتفاق غور -تشيرنوميردين وأعادت إحياء علاقة الأسلحة مع إيران، وذلك لأن روسيا تقدر قدرة إيران الكامنة كحليف إقليمي وتقدر استقلالها المتحدي والعنيد بوجه الولايات المتحدة، وهذا ما عبر عنه الرئيس بوتين نفسه: "من الناحية الاقتصادية، روسيا مهتمة بالتعاون.. ومن الناحية السياسية، ينبغي على إيران أن تكون دولة متمتعة باكتفاء ذاتي ومستعدة لحماية مصالحها القومية"[3]. كما تؤكد روسيا أن ممارسة ضغط قوي على إيران من خلال التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية يمكن أن يؤدي إلى تطرف نظام الحكم فيها ويحفزه على ابتكار برنامج للردع النووي، وتعتقد روسيا أن التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية سوف يساعد على تخفيف توجسات إيران من "محيط عدائي" وسوف يدعم الروابط الروسية الإيرانية تجارياً واقتصادياً، ولكن هذا التعاون سوف يعتمد على التقيد الصارم بالالتزامات الدولية المنصوص عليها في المعاهدات التي وقع عليها الجانبان، فضلاً عن شروط أخرى إضافية مثل: ترتيبات إعادة الوقود المستهلك إلى روسيا[4]. في شباط 2005 وقعت روسيا وإيران على اتفاقية لتزويد مفاعل بوشهر النووي بالوقود على أن تعيد إيران كل الوقود المستخدم من المفاعل إلى روسيا، ويأتي هذا

(1) يوسف، المصدر السابق، ص88.

(2) تشوبين، المصدر السابق، ص174.

(3) Uoted in Michael wines, "Russia to Resume arms sales to Iran, "International Herald Tribune, March 13.2001.

(4) يوسف، المصدر السابق، ص ص88 -89.

obeikandl.com

البند في إطار تبديد المخاوف الأمريكية من أن طهران قد تستخدم هذا الوقود لتطوير سلاح نووي، وقال المسؤولون أن مواعيد تسليم الوقود ستبقى سرية[1].

صوت مجلس الحكام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 4 شباط 2006 لصالح إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وبذلك حققت الإدارة الأمريكية نصراً دبلوماسياً هاماً، لكن إحالة الملف هذا لم يكن ضوءً أخضر للقيام بعمل عسكري، فقد أصرت روسيا والصين في معرض موافقتهما على التصويت لصالح الإحالة على أن يمتنع مجلس الأمن الدولي عن اتخاذ أي إجراء إلى أن يحين موعد اجتماع مجلس الحكام في الوكالة الدولية في آذار 2006، وهذا ما فتح الباب أمام روسيا للسير قدماً في محادثاتها الثنائية مع إيران حول التوصل إلى حل وسطي لمسألة التخصيب[2].

التقت الولايات المتحدة بمجموعة العمل الجديدة (المجموعة السداسية التي تشمل الدول الخمسة دائمة العضوية[*] في مجلس الأمن إضافةً لألمانيا) لصياغة بيان رئاسي يصدر عن مجلس الأمن الدولي يتبنى لغة أكثر تشدداً ضد إيران وتحديد مهلة زمنية لاتخاذ التدابير التي اشترطها مجلس الحكام في الوكالة الدولية، في حين تبنت روسيا والصين مقاربة أكثر ليونة، لكن في النهاية وافق الروس والصينيون على البيان الذي صدر في 29 آذار 2006 بهدف تشكيل جبهة صلبة أمام الإيرانيين على تحديد مهلة زمنية مدتها ثلاثون يوماً[3]. لم يشأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الكشف عن أوراقه كاملة بشأن طبيعة موقف بلاده بعد انتهاء المهلة الممنوحة لإيران، ففي الوقت الذي أكد فيه على أن روسيا مستعدة لأي حل دبلوماسي يتفق عليه لحل الأزمة النووية الإيرانية، إلا أنه أكد على موقف روسيا

---

(1) علاي، المصدر السابق، ص423.

(2) سكوت ريتر، المصدر السابق، ص ص259 -260.

(*) الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي: الولايات المتحدة الأمريكية –فرنسا - بريطانيا -روسيا - الصين).

(3) المصدر نفسه، ص263.

obeikandl.com

وقال "نعارض نشر أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك نشر إيران لها لكننا نعتقد أنه يجب منح إيران فرصة لتطوير مشاريع الطاقة النووية ذات الأغراض السلمية"[1].

وخلال زيارته إلى طهران في تشرين الأول 2007 واجتماعه مع أحمدي نجاد وعلي خامنئي، عمل فلاديمير بوتين على إعطاء دفعة جديدة لعلاقات روسيا مع إيران من خلال الموافقة على توريد ما يزيد على 82 طناً من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر الإيراني على الخليج العربي الذي يديره مهندسون روس، وكان هناك أيضاً محادثات لبيع صفقات من السلاح الروسي لإيران، والعمل على مناقشة فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي على شاكلة منظمة أوبك[2].

بعد جولات عدة من المباحثات تأكدت روسيا بأن سياسة التهدئة لا تؤدي إلى نتيجة لذلك أيدت روسيا العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إيران في حزيران 2009 وقال الكرملين في بيان له إن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف (2008 -2012) أصدر مرسوماً يحظر تسليم منظومات صواريخ الدفاع الجوي من طراز إس -300 وأسلحة أخرى لإيران كانت قد تعاقدت مع روسيا لشرائها في العام 2007، إذ تضغط (إسرائيل) والولايات المتحدة على موسكو منذ فترة طويلة كي تلغي روسيا خططاً لتزويد إيران بمنظومات الصواريخ الفائقة الدقة، وحذر المرسوم تسليم إيران أي دبابات أو مركبات مدرعة قتالية أو طائرات هليكوبتر أو سفن حربية، وحذر المرسوم أيضاً الاستثمارات الإيرانية في الأنشطة التجارية التي تشمل مواد نووية، ويضم قوائم بأسماء إيرانيين ممنوعين من دخول روسيا بسبب علاقتهم بالانتشار النووي[3].

وقد أكد سيرغي كاراغانوف رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاع الروسي: "أن المشكلة بالنسبة إلى روسيا تتمثل في أن حصول إيران على السلاح النووي أمر

---

(1) علاي، المصدر السابق، ص ص428 -429.

(2) Mark Kat2, "Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era," Middle East Journal, Vol.62, no.2 (April 2008) P.202.

(3) شبكة النبأ المعلوماتية، "إيران وأمريكا..وإخفاق العقوبات الاقتصادية" 6 تشرين الأول 2010، ص ص7 -9، على الموقع الإلكتروني: http://www.annabaa.org/nba news/2010/10/06

obeikandl.com

غير مقبول بالنسبة لها في الدرجة الأولى لكونها أقرب جيرانها وضمن مدى وسائلها المحتملة لإطلاق السلاح النووي، ثم إن حصول إيران على السلاح النووي من شأنه أن يدفع أقطاراً عربية مثل السعودية ومصر إلى صنع قنبلتها النووية العربية، وحينها سيدفن مفهوم الاستقرار الإستراتيجي، الذي توصلت إليه القوى النووية القديمة، كما سيضاعف خطر اندلاع حرب نووية مجهولة العواقب ولسنا ندرك كيف سيكون سلوك طهران النووي"[1].

وبهدف حل الأزمة النووية الإيرانية، جرت مفاوضات في العاصمة السويسرية جنيف في تشرين الأول 2009، وقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول خارطة طريق لحل هذه الأزمة، إذ تم بموجب الاتفاق توقيع مسودة تفاهم تقوم بموجبها روسيا باستلام اليورانيوم الإيراني وتخصيبه لدرجة 19٪ ومن ثم يتم تحويله إلى فرنسا كي تقوم بعملية تبديله بقضبان وقود ومن ثم تسلم لإيران، ورغم الموافقة المبدئية التي صدرت عن إيران في هذه المسألة، إلا أنها عدلت عنها بعد فترة وجيزة بسبب الاعتراضات التي صدرت عن الأطراف الإصلاحية والمحافظة في إيران[2].

على أثر ذلك اجتمعت الدول الستة المكلفة بالملف النووي الإيراني في كانون الثاني 2010 في نيويورك، لبحث إصدار عقوبات جديدة ضد إيران بسبب رفضها قبول الاتفاق الذي عرضته عليها المجموعة الدولية، ولم يتوصل الاجتماع الذي استغرق ثلاث ساعات إلى أية قرارات بشأن فرض العقوبات على طهران، على وفق ما أكده المندوب الروسي سيرجي ريابكوف[3].

فقد أبدت روسيا الاتحادية موافقتها على فرض عقوبات جديدة على إيران، ومن المستغرب أن توافق على بعض العقوبات الموجهة ضد إيران وضد مشاريع معينة

---

(1) سيرغي كاراغانوف، "فرصة إيران ما قبل الأخيرة: الموقف الروسي من النووي الإيراني". فولتيرنت، 21 شباط 2006، ص2، على الموقع الإلكتروني: http://www.Voltair net.org/article./35925

(2) برهان كور أوغلو، وجهة النظر وردود الأفعال الدولية بخصوص الاتفاق الثلاثي حول الملف النووي الإيراني، الجزيرة. نت، مركز الجزيرة للدراسات، 3حزيران 2010، ص1. على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres.

(3) صافي الياسري، "إلى أين تمضي سفينة إيران النووية" صحيفة الزمان، العدد/3500، بغداد، 25 كانون الثاني 2010، ص1. على الموقع الإلكتروني: http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2010/02/02.

obeikandl.com

كانت قد طلبت بنفسها من إيران أن تشارك فيها، إذ كانت تعارض فرض العقوبات على إيران، غير أنها أعربت خلال الأشهر الماضية عن استعدادها لتأييد إجراءات جديدة لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية، وذكر مندوب روسيا في الأمم المتحدة فيتالي تشوركن أن موسكو تعتبر مشروع القرار الدولي مقبولاً لأن تطبيقه لن يؤثر على النشاطات الاقتصادية العادية ولا على المواطنين الإيرانيين[1].

كانت المتحدثة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، قد أعلنت بأن المفاوضات النووية بين إيران ودول مجموعة (5+1) ستستأنف في العشرين من كانون الثاني 2011، وأنها قد تلقت مؤشرات إيجابية من الإيرانيين في هذا الصدد، وكانت إيران قد وجهت خطابات لعدد من السفراء لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا، تدعوهم فيها لزيارة موقعين نوويين هما: منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم ومجمع آراك للماء الثقيل، وأكدت أشتون أنها تشاورت مع روسيا والصين، قبل أن تتخذ قرارها بضرورة رفض الدعوة لأن تفقد المنشأة النووية وتحديد ماهيتها يتطلب خبرة، مشيرةً إلى مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

مما تقدم يتضح أن روسيا ترتبط بعلاقات جيدة مع إيران منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، إذ تعاونت روسيا مع إيران في مجال تزويدها بالأسلحة وفي المجالات الاقتصادية والتجارية. كان الطرفان يشعران بالتهديد من قبل الولايات المتحدة مما أدى إلى حصول تقارب في سياستيهما، وقد أبدت روسيا التعاون المطلوب لبناء المنشآت النووية الإيرانية شرط أن تكون للأغراض السلمية، كما حدث في مفاعل بوشهر دعماً لإيران لأنها تقف بوجه السياسات الأمريكية في المنطقة كمتحدي قوي وحليف إقليمي إستراتيجي، إذ تؤكد روسيا على أنه ينبغي لإيران أن تكون دولة متمتعة باكتفاء ذاتي ومستعدة لحماية مصالحها القومية. وقد أكدت روسيا أن ممارسة أي ضغط قوي على إيران من خلال التهديد

---

(1) أوغلو، المصدر السابق، ص2.

(2) شبكة نسيج الإخبارية، "استئناف المفاوضات النووية مع إيران في 20 يناير"، في 8 شباط 2011، على الموقع الإلكتروني:

http://news.naseej.com/Dwtail.asp?Insecti onID=1298News

obeikandi.com

باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية يمكن أن تؤدي إلى تطرف نظام الحكم فيها ويحفزه على ابتكار برامج للردع النووي. إن الفتور الذي حصل بين روسيا وإيران كان على خلفية امتناع روسيا عن تنفيذ الاتفاق الخاص ببيع صواريخ إس -300 أرض جو لإيران، واتهام إيران لموسكو بالخضوع لضغوط (إسرائيل) وأمريكا بسبب عدم تسليمها هذه الصواريخ، كذلك موافقتها على إصدار العقوبات الدولية ضد إيران، بذلك أصبحت روسيا محدداً رئيسياً ضد تنفيذ إيران لإستراتيجيتها النووية الموجهة نحو المنطقة وبشكل خاص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: الصين

بينما نقف على أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نجد أنفسنا في إحدى اللحظات التاريخية النادرة التي تتبدى فيها التحولات الكبرى للقوة بشكل واضح للعيان بما يضمن أن العالم بنهاية العقد القادم، سوف يكون مختلفاً بصورة جذرية عما كان عليه في القرن الماضي[1].

وقد أفاض المحللون، والاقتصاديون منهم بخاصة، في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلى آسيا، من رصد آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطي خط الفقر، إلى حجم الإنفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية، إلى معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة المالية، وكان الصعود الصيني في قلب هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا، لقد كان نصيب الصين وحدها من إجمالي الناتج العالمي في عام 1980 يقدر بنحو 2٪ ثم ارتفع إلى 7,6٪ في عام 2001 ومن المتوقع أن يشكل 16,9٪ من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام 2015[2]. وتشغل الصين المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم فهي تعد لاعباً رئيسياً في العديد من النواحي، فلديها أكبر احتياطي نقدي في العالم، وهي أكبر مُصدّر في العالم وأكبر منتج للصلب

(1) كارن أبو الخير، "آسيا وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد/183، السنة/47، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني 2011، ص44.

(2) المصدر نفسه، ص44.

obeikandl.com

والغاز أيضاً، بالإضافة إلى كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وأكبر شريك تجاري حالياً للاقتصادات الصاعدة الأخرى مثل الهند والبرازيل[1]. لذلك فإن هذه التحولات الاقتصادية الحاصلة في الصين ستخلق بيئة جديدة تتسم بالتنافس الشديد على المستوى العالمي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الآسيوية الصاعدة مثل اليابان والهند، وستحسب الولايات المتحدة الأمريكية للصين هذا الصعود الاقتصادي غير المسبوق.

تمثل الصين هدفاً عسكرياً شديد الصعوبة، فهي تتمتع بحماية دفاعية طبيعية، إذ أن مساحتها تصل إلى 9,6 مليون كيلومتر مربع، كما أن عدد سكانها يصل إلى 1,3 مليار نسمة، ومع مثل تلك المؤشرات يصعب أن يتم بناء إستراتيجية مضادة تقوم على الهجوم عليها أو التأثير في كتلتها الحيوية، وأن القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة أهمها القوة البشرية فعدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلى 2,5 مليون جندي وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية[2].

إن ما تحتاجه الصين اليوم هو اكتساب الشرعية بقوتها، أي قبول الآخرين بالقوة التي تملكها، وأساليب تصريفها لها، فمن دون هذا الاعتراف المسبق لن يكون بوسع الصين التأثير في النظام الدولي إلا عبر خوض الصراعات التي ربما ستبدأ أولاً في نظامها الإقليمي بغية توليد بيئة دائمة، ومن ثم لتأكيد ذاتها في المجتمع الدولي على أنها واحدة من القوى التي تمارس هيمنة أو سيطرة على أحد أهم نظمه القائمة (جنوب شرق آسيا، وربما شرق آسيا كاملة) وهذا يعطيها الحق في طلب الحصول على موارد الطاقة والأسواق والمشاركة في تسوية ومعالجة الصراعات الدولية واكتساب السمعة والهيبة الدوليين[3]. فتنامي قوة الصين له أثره في زيادة

---

(1) كارن أبو الخير، المصدر السابق، ص45.

(2) محمد عبد السلام، "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد/183، السنة/47، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني 2011، ص61.

(3) خضر عباس عطوان، "الصين ومستقبل علاقات القوى"، مجلة المستقبل العربي، العدد/341، السنة/30، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز 2007، ص50.

obeikandl.com

عناصر الخشية الأمريكية من الاحتمالات التي قد تستقر عليها هذه القوة المناهضة، مادام هذا البروز ينطوي على مزاحمتها في الاستحواذ على امتيازات موقع القطب الدولي، وكان لتقاطع النماذج القيمية والرؤى التي تحكم سياسات الولايات المتحدة والصين أثره في زيادة معالم تلك الخشية، لذلك تركز الإستراتيجية الأمريكية على منع ظهور الصين كمنافس لها على الصعيد العالمي، وتعمل على تدعيم الترابط والعلاقات الإيجابية الوثقى معها، بيد أنها في الوقت نفسه تسعى إلى استثمار هذه السياسة لتكون أداة تضعف من خلالها علاقة الصين بمصادرها القيمية التقليدية[1].

موقف الصين من الملف النووي الإيراني:

يعد التناقض والتعقيد أهم سمتين في العلاقات الصينية الأمريكية، وهو ما تدركه الصين وقد أدركت أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المهندس الأكبر للسياسات العالمية والقادرة على زعزعة الاستقرار في الصين والتدخل في الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية لها[2]. إن هذا الدور للولايات المتحدة جعل الصين من أشد معارضي سياستها في المشرق العربي والجوار الجغرافي، إذ عارضت الحرب على العراق ويوغسلافيا، وتعارض الحل العسكري الذي تنادي به الولايات المتحدة فيما يخص برنامج إيران النووي، وتصر على الحلول السلمية لهذا الملف[3].

تستثمر الصين في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي عقوداً اقتصادية ضخمة وأهمها مشاريع النفط والغاز، إذ تسعى بكين إلى تأمين احتياجات اقتصادها المتنامي من النفط والغاز الإيراني، كما تصدر إلى إيران سنوياً ما يقارب 7,2٪ من صادراتها، وتستورد منها ما يقارب 9,7٪ من وارداتها، وقد وقع الطرفان في العام

---

(1) James L.Watson, "china's Big Mac Attack," Foreign Affairs, Vol.79, no.3 (May-June 2000), p p.124-129.

(2) حسن بدري الخالدي، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007) ص214.

(3) علاي، المصدر السابق، ص429.

obeikandl.com

2004 عقداً بقيمة 100 مليار دولار تطور بموجبه مجموعة سينوبك الصينية حقل "يادأوران النفطي" مقابل الموافقة على شراء ملايين الأطنان من الغاز الطبيعي من إيران سنوياً ولمدة 25 عاماً[1].

تعد إيران ثالث أكبر موّرد للنفط الخام إلى الصين الذي يعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ويعد الصين من أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني، فقد وقعت شركة (سي إن بي سي) الصينية عقداً لتطوير المرحلة الحادية عشرة من مشروع بارس للغاز جنوب إيران، كما حصلت عقداً آخر لتطوير حقل أزاديغان شمال إيران لرفع معدل الإنتاج فيه إلى 120 ألف برميل يومياً[2].

تتمثل إستراتيجية الصين في الخليج العربي بالحفاظ على الخليج مفتوحاً من خلال المواءمة مع إيران بسبب الخوف من قيام حظر بحري أمريكي على إمدادات الطاقة إلى الصين، وتقارب الباحثة الأمريكية الصينية الأصل كريستينا لين العلاقة الصينية الإيرانية من زاوية مصلحة بكين في مواجهة النفوذ الأمريكي في الخليج إذ تنخرط الصين في تعاون عسكري مع إيران لمواجهة الولايات المتحدة، ونظراً لأن الولايات المتحدة تبيع الأسلحة إلى تايوان (الجزء المنفصل عن الصين) تقوم الصين بأعمال مضادة رداً على موقف الولايات المتحدة من خلال تعاونها النووي مع إيران[3].

إن تأييد الصين الفعلي لطهران في المحافل الدولية لا يقل عن الدعم الروسي لها، إذ تؤيد الصين حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وسبق أن رفضت الصين مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ورأت أنه من الضروري إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتي النظر الأمريكية

---

(1) المصدر نفسه، ص ص429 -430.

(2) الجزيرة.نت، الأخبار، تقارير وحوارات، "الموقف الصيني من إيران" في 16 شباط 2010، ص1، على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres

(3) علي شهاب، "العلاقات الصينية الإيرانية في مواجهة واشنطن وحلفائها" أفراسيا.نت، في 6 كانون الثاني 2011، ص1، على الموقع الإلكتروني: http://afrasia.net/portal/index.php?option=com-contert

obeikandl.com

والإيرانية، وعقب تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، عارضت الصين فرض عقوبات شديدة على إيران، كما ترفض أي تلويح باستخدام القوة ضد إيران وتؤكد ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية لهذا الملف[1]. وعلى الرغم من هذه العلاقات المتميزة بين إيران والصين، فقد أيدت الصين جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي الإيراني وآخرها القرار 1929 في حزيران 2010، إذ تحاول بكين إمساك العصا من المنتصف أولاً لجهة تأييد الجهود الدولية لمنع إيران من دخول النادي النووي، وثانياً لجهة استخدام الدبلوماسية لحل الأزمة دون اللجوء إلى عقوبات تضر بقطاع الطاقة الإيراني وبالتالي مصالح الصين النفطية مع إيران[2].

تبقى التزامات الصين الدولية عاملاً مهماً يحكم إلى حد كبير السلوك الصيني تجاه إيران، وبفضل تعاون الصين مع الولايات المتحدة في قضايا الحرب على (الإرهاب) والحد من الانتشار النووي، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لفكرة (صين واحدة) بدلاً من الفصل بين الصين وتايوان، كما أن موقف الصين في التهدئة والوساطة لحل البرنامج النووي الكوري الشمالي، والجهود الدبلوماسية التي قامت بها الصين في التحرك إلى مختلف بؤر الصراعات الدولية والإقليمية، تتضح بشكل جلي صورة الصين كونها الدولة الساعية بالفعل إلى الاندماج في النظام العالمي، من منطلق مبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول[3]. وقد سأل كثيرون عن السبب الكامن وراء موافقة الصين على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 الذي يفرض عقوبات جديدة على طهران، واعتبرت تحليلات عدة أن

---

(1) نورهان الشيخ، "روسيا الشريك الطبيعي للصين" مجلة السياسة الدولية، العدد/183، السنة/47، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني 2011، ص94.

(2) الجزيرة.نت، "الموقف الصيني من إيران"، ص1.

(3) حنان قنديل، "التغير والاستمرار في السياسات الصينية، قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد/171، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني 2008، ص238.

obeikandl.com

إيران والصين باتا في موقعين متعارضين، متوقعة أن يتسع الشرخ بين بكين وطهران بما يؤدي إلى اندثار العلاقة المميزة التي تجمع بينهما[1].

وقد أعربت الصين عن استعدادها لتأييد إجراءات جديدة لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية، وأكد مندوب الصين في الأمم المتحدة لي باودونغ التزام حكومته بالتعامل مع إيران على مسارين أولهما مسار الضغط السياسي عن طريق فرض العقوبات، والثاني المسار الدبلوماسي التفاوضي من خلال اتفاقهما الأخير مع تركيا والبرازيل[2].

وبذلك فإن الحديث الذي ساد لفترة طويلة عن الصعود الصيني، لم يكن يرتبط بقدرات أو سياسات الصين العسكرية وإنما قدرات وسياسات الصين الاقتصادية، فمعدلات النمو السريعة للاقتصاد الصيني أدت إلى توقعات بأن تتفوق في وقت ما على الولايات المتحدة اقتصادياً، وبالتالي تتجه نحو احتلال مكانة القوة الأولى في العالم. وتبدي الولايات المتحدة اهتماماً بالصين بوصفها ركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والسلام في آسيا، إلا أن الصين تعلم جيداً أن المصالح الأمريكية تتطلب أن تكون الصين ضعيفة ومنقسمة على نفسها، ولذلك فإن الصين تحاول بناء علاقات إقليمية متوازنة خاصة مع الدول التي تلبي مصالحها ومنها إيران التي تعتبر أكبر مورد للنفط والغاز للصين.

ويمكن القول إن المواقف القوية التي تنتهجها الصين للدفاع عن إيران في الساحة الدولية، سببها العلاقات التاريخية والمصالح الاقتصادية المشتركة، ومن الطبيعي أن الصين لن تضحي بمكتسباتها من أجل إيران ومعارضتها لا ترتقي إلى الاصطدام مع الولايات المتحدة، وستتخذ موقف المحايد بعد تأمين مصالحها. وعليه فإن الصين تعتبر أحد المحددات الأساسية تجاه إيران لتنفيذ إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(1) محمود ريا، "إيران والصين علاقة ثابتة على الدوام"، الصين بعيون عربية، العدد/42، أرشيف المدونة الإلكترونية، في 13 أيلول 2010، ص4، على الموقع الإلكتروني: http://chinain arabic. Blogspot.com/2010/09/blog-post-13.html.

(2) أوغلو، المصدر السابق، ص2.

obeikandi.com